الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2019

رقم التسجيل:

الأسواق التجارية للجزائر خلال العهد العثماني " مدينة الجزائر أنموذجاً"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في

شعبة: تاريخ تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

إعداد الطالبة: إشراف الدكتورة:

فيفي بن قارة محمد أمال معوشي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
بومولة	رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
معوشي آمال	مشرفا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
والي ابراهيم	عضوا مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

وقال أيضا: "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ"

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فأولا وقبل كل شيء الحمد لله عزو جل خالقي ومولاي الذي من عليا بإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الخالص والجزيل الى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الأستاذة "معوشي أمال" من خلال نصائحها وتوجيهاتها والتصويبات التي كانت تقدمها لي، ومن الأساتذة أخص بالذكر والشكر الدكتور "دحدوح عبد القادر" على عونه لي، كما لا انسى الزميل والأستاذ "بن بتيش عبد الوهاب".

إهداء

إلى من حملتني وربتني وسهرت الليالي من أجلي، وقال فيها الرحمان "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"، إلى من لا تفيها أجمل عبارات الوجود ويفيض قلبها حبا وحنانا لأبعد الحدود، اليك يا جوهرة قلبي وحدك أمي، حفظك الله ورعاك

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وكلله الله بالهبة والوقار، ولطالما كان يحلم ان يراني في مجالس العلم فها أنا أقول له اليوم بفضل الله عزو جل جاء وقت جني الثمار التي زرعتها، وستبقى كلماتك تنير دربي، فأرجو من الله ان يمد في عمرك والدي الغالي، فلا تكفيني كلمات الدنيا للتعبير عن معنى الشكر والعرفان لكم.

إلى من كانوا سندا لوالدي وبمثابة شموع تنير دربي اخوتي: وليد، دراجي، يسمينة، أحلام، مباركة وأولادهم خاصة أسيل وحسام

إلى من كان صبورا معي في مشواري الدراسي على حلوه ومره زوجي أسامة

إلى صديقتي بشرى

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

قائمة المختصرات:

ج: الجزء.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

ع: العدد.

مج: المجلد.

تح: تحقيق.

تر: ترجمة.

تق: تقديم.

مر: مراجعة.

تن: تنسيق.

رف: رفع.

جم: جمع.

إع: إعداد.

[د.ت]: دون تاريخ.

[د.ط]: دون طبعة.

مقدمة

التعريف بالموضوع:

للأسواق التجارية أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية، يتجلى أثرها العميق في كونها نقطة ومحورا للتبادلات التجارية مهما كانت بسيطة، وهي المكمل للنشاط الاقتصادي بالإضافة أنها مركز ونوات الحرف والمهن، وتتعدد بها السلع والخدمات، وبهذا يعتبر السوق مرآة الحياة الاقتصادية وعنوانا لنشاطها الحرفي، ولم يخرج السوق عن هذا الغرض والأهمية خاصة في العهد العثماني بالجزائر، إذ أمكن من خلاله التعرف على اهم النشاطات والحرف التي كانت تمارس آنذاك، كما كشف عن دور وأهمية الأسواق في تحريك النشاط الاقتصادي وتفعيله، وتعددت منافعها إلى ربط العلاقة مع مختلف الجهات بين المدينة والريف وبين مختلف الدول، ولم تبقى محصورة في الجانب التجاري فقط، بل ساهمت حتى في إيجاد علاقات إنسانية ومن هنا كان موضوع بحثي الذي عنونته بـ "الأسواق التجارية للجزائرية خلال العهد العثماني"، حيث أسهم الجزائريون بكل مكوناتهم مساهمة واضحة في هذا النشاط الاقتصادي لذا يستحق منا وقفا للتعرف عليه والكشف عن أهميته، والمصادر التي تتحدث عن الأسواق التجارية منهل وثروة معرفية حقيقية لأنها مست الحياة اليومية بشكل مباشر في ذلك العهد.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت العديد من العوامل في اختياري لهذا الموضوع حيث تنوعت بين الذاتية والموضوعية ويمكن حصرها في النقاط التالية:

– ميولي للدراسة التي تخص الجانب الاقتصادي، وبرزت لدي فكرة معالجة شكل من اشكاله ألا وهي الأسواق.

– ولعل من الدوافع كذلك التي قادتني لدراسة هذا الموضوع أنه لم يحض بدراسة دقيقة وشاملة لكل الجوانب، خاصة على مستوى قسم التاريخ بجامعة المسيلة على الأقل حسب حدود معرفتي.

– الرغبة في معرفة أنواع الأسواق التي كانت منتشرة بمدينة الجزائر وأهميتها وأهم العملات المتداولة والضرائب المفروضة على الأسواق.

– رغبتي في معرفة مسار الأسواق التجارية لكي يسهل عليا فهم الماضي ومعرفة

واقعنا والتهيؤ للمستقبل.

الإشكالية:

أما الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حولها الدراسة فهي كالتالي:

كيف ساهمت الأسواق في ثراء الحياة الاقتصادية في الجزائر أثناء عهدها العثماني؟ وماهي أهم المبادلات والمعاملات التي تمت فيها؟

وتندرج تحت هذا الاشكال عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هو مفهوم الأسواق؟ وفيما تكمن أهميتها وأنواعها؟
- وماهي أبرز السلع المعروضة وأسعارها؟
- كيف كان مسار الطرق التجارية ومصدر السلع التي كانت تمول أسواق الجزائر؟
- من كان يشرف على تنظيم الأسواق؟
- ما هو النظام والعملة المعتمدين في نظام الأسواق الجزائرية؟
- ماهي أبرز الفئات التي ساهمت في النشاط التجاري داخل الأسواق؟

المنهج المتبع:

فرضت طبيعة الموضوع عليا الاعتماد على المنهج التاريخي المقترن بآلية الوصف الذي يقوم على وصف وسرد مختلف النشاطات الاقتصادية التي كانت تقام في الأسواق بالاعتماد على المصادر والمراجع.

الخطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت على خطة تضمنت المقدمة وثلاث فصول ويليها الخاتمة وبعض الملاحق، حيث تطرقت في هذه الخطة على النقاط التالية:

فجاء فصلي الأول بعنوان أسواق الجزائر خلال العهد العثماني مبادلاتها ومعاملاتها، وقسمته إلى ثلاث مباحث، فتطرقت في المبحث الأول إلى مفهوم الأسواق، أهميتها وأنواعها، وفي المبحث الثاني تحدثت عن حركة المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية، وعرضت في المبحث الثالث السلع المتداولة ومصادرها وأهم طرقها، وعالجت في الفصل الثاني نظام الأسواق الجزائرية وعملتها وقسمته هو الأخر إلى ثلاث مباحث، حيث بينت في المبحث الأول كيفية تنظيم ومراقبة الأسواق، وخصصت المبحث الثاني في

التحدث عن أنواع الضرائب التي كانت مفروضة على الأسواق والسلع، وتضمن المبحث الثالث أهم العملات التي كانت سائدة في الأسواق الجزائرية العثمانية بنوعيها المحلية والأجنبية، وتناولت في الفصل الثالث والأخير دور بعض الفئات الاجتماعية في تسيير الأسواق بالجزائر العثمانية والذي اندرج تحته ثلاثة مباحث، فتناولت في المبحث الأول نشاط اليهود في الأسواق وأبرزت في المبحث الثاني دور البساكرة في حراسة الأسواق وتطرقت في المبحث الثالث الى نشاط بني ميزاب في الأسواق وفي الختام أنهيت بحثي بخاتمة تضم مجموعة من الاستنتاجات وأتبعتها ببعض الملاحق التي تدعم الدراسة.

المصادر والمراجع:

أثناء دراستي لهذا الموضوع اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع التاريخية والتي كان أهمها:

أ- المصادر:

- المرآة لحمدان بن عثمان خوجة والذي أفادني في معرفة مفهوم الأسواق الريفية ومعرفة الضرائب التي كانت تفرض على الحوانيت.

- وكذلك وليام شالر في كتابه مذكرات قنصل أمريكا والذي أفادني في معرفة أنواع المنتوجات التي كانت تعرض في الأسواق.

ب- المراجع:

- عبد الله بن محمد الشويهد " قانون أسواق مدينة الجزائر" والذي يعتبر بمثابة مصدر وتكمن أهميته في معرفة مصادر السلع المتداولة في الأسواق وقيمة الضرائب التي تفرض على التجار والحرفيين.

- المنور مروش "دراسة عن الجزائر في العهد العثماني" حيث بين لي سعر كل من المنتوج الزراعي والحيواني وحتى الأثاث في الأسواق الجزائرية العثمانية وتحدث عن العملة التي كانت متداولة في الأسواق.

- نجوى طوبال "طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر" والذي اعتمدت عليه بشكل كبير على معرفة جل النشاطات التي كان يمارسها اليهود في الأسواق.

- ونصر الدين سعيدوني "النظام المالي" والذي أفادني بشكل كبير ومفصل في

معرفة أنواع العملات التي كانت تتواجد بالأسواق الجزائرية خلال الفترة العثمانية.

صعوبات البحث:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات، فمن بين الصعوبات التي واجهتني أثناء هذه الدراسة هي:

– صعوبة التنقل للحصول على بعض المصادر والمراجع وحتى المذكرات التي تكون سندا لي في مذكرتي.

– جل المصادر التي تتحدث عن المعاملات المالية التي كانت تجرى في الأسواق هي مصادر تتعلق بالوثائق الأرشيفية وسجلات بيت المال فصعب عليا الحصول عليها.

– ضيق المدة الزمنية لإنجاز هذه المذكرة.

الفصل الأول: الأسواق خلال العهد العثماني مبادلاتها ومعاملاتها.

المبحث الأول: الأسواق مفهومها، أهميتها، أنواعها.

المبحث الثاني: حركة المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية.

المبحث الثالث: السلع المتداولة ومصادرها وأهم طرقها.

تعتبر الأسواق على قدر من الأهمية في حياة الإنسان، وبدون جدل في الطرح فالمدينة أساسها السوق وهذا لما توفره للإنسان من حاجيات، فتساهم في تنظيم وتسهيل حركة العيش ولهذا وجب علينا أن أتطرق إلى هذا المفهوم الصغير في حجمه الكبير في مضمونه، وبدايتها بتعريف الأسواق.

المبحث الأول: الأسواق مفهومها، أهميتها، أنواعها.

1- تعريف الأسواق

يعتبر السوق من المرافق الضرورية لأي دولة ولا تقتصر أهميته في كونه مجالا لتبادل السلع فقط، بل يعكس التفاعل الاجتماعي بين العناصر الاجتماعية، حيث يزوره العامة والخاصة، الكبار والصغار يوميا ويعكس من خلاله الحالة الاقتصادية للدولة والمستوى المعيشي للسكان[1] كما يمكن اعتبار الأسواق هيئات اقتصادية تحض بميزة مشتركة متمثلة في تخصص مهني دقيق، وتمركز جغرافي حيث خصص لكل تجارة شارعا معين، يشمل تمركز الحرفين والتجار إضافة إلى النقابات المهنية، التي تقوم بدور الجمع فيما بينهم[2] وكلما كان هناك تنظيمات للأسواق زاد الاهتمام بالحركة التجارية[3] والسوق حسب لسان العرب هو موضع البيعات والمكان الذي يتم فيه التعامل[4]، وتعتبر الأسواق حجر الزاوية للنشاط الاقتصادي، لأنه ذو وظائف متعددة، فيعد مقرا للصناع وأصحاب الحرفة ومركز لعرض المنتجات على الزبائن ونقطة لتسويق الإنتاج من جهة أخرى وكان بمدينة الجزائر عدد كبير من الحوانيت أطلقت عليها اسم السوق[5].

1- جميلة مشرفي وبوغفالة ودان: "الأسواق في بايلك الغرب خلال العهد العثماني (1519-1830)"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية**، مج 8 ، ع 1، جامعة معسكر، جوان 2017، ص.125.

2- عبد القادر صحراوي: "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، ع 1، جامعة سيدي بلعباس، ص.83.

3- المرجع نفسه، ص.83.

4- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: **لسان العرب**، مج10،دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص.ص. 166-168.

5- هاينريش فون مالستان: **ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا**، ط 1، تق: أبو العيد دودو، دار الامة، الجزائر،

أ- **ومفهوم السوق في اللغة:** تسوق القوم إذ باعوا واشتروا والسويقة: بمعني تجارة وهي تصغير لكلمة السوق، وسميت السوق لأن التجار تجلب إليها وتساق المبيعات نحوها[1] والسوق اسم مذكر أصله اللاتيني كلمة "mercatus" حيث تشير هذه الأخيرة إلى مكان معلوم، مكان عمومي موجود في الهواء الطلق أو يكون مغطى، أين يمكن أن نشتري ونبيع السلع.[2]

ب- اصطلاحا:

يمكن اعتباره اسم لكل مكان وقع فيه التبايع، بين من يتعاطى البيع والشراء[3] كما أنه يشير إلى مجموعة المشترين والبائعين، الذين يتعاملون بسلعة أو مجموعة من السلع، وتحدده قوى العرض و الطلب، ورجال التسويق الذين يعتبرون أن البائعين يمثلون السوق، فهي المنطقة التي يكون فيها البائع والمشتري.[4]

فالسوق بمثابة مجال حيث يلتقي البائع و الشاري، هذا يريد أن يقتني بضاعته وذلك مستعد لتسليمها كالأقوات واللباس، وتظهر منها الحاجيات الكمالية، فبمجمل القول يعرض في الأسواق فائض الإنتاج[5] وجمع كلمة سوق أسواق وهو الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع، للبيع والابتياع وللسوق أنواع كثيرة[6] منها ذات المفهوم القديم والحديث، كسوق السلع والخدمات وسوق العمل، سوق الصرف، سوق المالية، بالإضافة إلى الأسواق المحلية

2008، ص. 31.

1- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي، المصدر السابق، ص.168.

2- جميلة مشرفي: الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات (1830-1671)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الحوض الغربي المتوسط تاريخ وحضارة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2017-2018، ص. 41.

3- يحي بن عمر: **احكام السوق مع دراسة لحلول الازمات المالية العالمية**، تح: احمد جابر برزان، دار الوفاء، (213هـ-219هـ)، ص. 391.

4- جميلة مشرفي: المرجع السابق، ص. 42.

5- عبد الله العروي: **مفهوم العقل مقالة في المفارقة**، ط 2، بيروت،1997، ص. 287-289.

6- يحي بن عمر: المرجع السابق، ص. 391.

والدولية[1]. وهي عبارة عن أحياء مليئة بالأصوات المدوية وصيحات التجار ودوي المطرقات وكانوا يتخذون أسفل المنازل مقرا لهم[2] فحضي مفهوم السوق باهتمام كبير، باعتباره محل التعامل التجاري لقوله تعالى "وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ"[3]. وتمثل الأسواق المركز الحيوي والنشاط التجاري و الاقتصادي[4]، وتجارتها مركبة وأسواقها قائمة، وصناعتها نافقة[5] وفي المجتمع الإسلامي، كان السوق في بدايته يقوم على شكل تجمع شبه مستقر في البوادي والقرى أو على طريق التجارة كمحطات للراحة ثم تطور ليصبح أماكن تجارية يقضي بها الناس شؤون حياتهم ويتبادلون بضاعتهم وبفضله تنشأ العلاقات الإنسانية[6]، كما يرى ابن خلدون أن الإنسان مدني بطبعه، فهو دائما بحاجة إلى الآخرين من أجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإن كان فلاحا فهو بحاجة إلى النجار و الحداد وغيرها وهكذا فرضت الحاجة في كل فرد أن يقايض الفائض مما يملكه بسلعة أخرى، فكان البيع والشراء في الأسواق[7] كما اعتنت كتب الحسبة[8] بالسوق، ووضعت أحكاما عديدة، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من سنها عندما

1- المرجع نفسه، ص. 391.

2- عبد الله بن محمد الشوهد: **قانون اسوق مدينة الجزائر (1117-1107هـ/ 1695- 1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 164.

3- الفرقان: الآية 07.

4-فاتح بلعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال مصادر الرحالة، رسالة دكتوره علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016-2017، ص. 303.

5- عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ المدن الثلاث الجزائر المدية ملیانة (1370-1360هـ/ 1970-1997م)**، ط 1، 2007، ص. 19.

6- زهية بن كردة: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي الى العهد العثماني من خلال المصادر، دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص. 20.

7- جودت عبد الكريم: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)**، الجزائر، ص.125.

8- الحسبة: جهاز لرقابة المجتمع بصورة عامة منها الأسواق، ويعتبر من أهم النظم التي اعتنت بها الدولة الإسلامية. ينظر: زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 95.

أقام سوق المدينة المنورة[1]، وبفضل حركة الأسواق، أصبحت المدينة اليوم أغنى المدن باعتبار أن مقدار الجباية على تجارتها يعادل مقدار مداخيل مجموع المملكة[2] ومن هذه المفاهيم يصبح السوق هو الشريان الرئيسي و الحيوي لمدينة إسلامية يجلب اليها تقريبا كل النشاطات المربحة كالتجارة والحرفة[3].

2- أهمية الأسواق

كانت ولا زالت الأسواق فضاء ضروري لكل التجمعات السكانية حيث كان في بدايته يقوم على شكل تجمع، ثم اصبحوا يتبادلون فيه آرائهم وبضاعتهم في أيام معلومة، وتمتد أهميته التجارية إلى إنسانية حيث يربط العلاقات الإنسانية بين الأشخاص، ويقضي على الذاتية والفردية وتظهر من خلال حركة الأسواق المصلحة العامة للقرية أو المدينة[4]، فللأسواق دور مهم في تنشيط العلاقات الاجتماعية وخلق جو من التواصل بين أفراد المجتمع[5]، بين مشارق الأرض ومغاربها، حيث أنه شكل نقطة لقاء بين الجبل والسهل على مستوى تبادل المنتوجات وهو مجال يعكس العلاقات التكاملية التي سادت بين هذه المناطق وبلغت تأثيراته حتى على المستوى الاجتماعي والثقافي[6] فتوسعت رقعة هذه الأسواق

1- عبد القادر دحدوح: كتاب المؤتمر الحادي عشر، الاتحاد العام للآثارين العرب في الفترة من 18 الى 20 أكتوبر 2008، الندوة العلمية العاشرة، دراسات في آثار الوطن العربي، الحلقة التاسعة، الجزء الثاني، القاهرة، 1429هـ/2008م، ص. 10.

2- مارمول كاربخال: **افريقيا**، ج2، تر: محمد حجي، محمد زنيبر و آخرون، طبع بمطابع المعارف الجديدة، 1988-1989م، ص. 364.

3- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 95.

4- المرجع نفسه، ص. 20.

5- مراح فاطمة وحازم سمية: الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1766-1830)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص. 125.

6- الواليش فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،

فأصبحت إقليمية بدلا من كونها محلية، وأصبح التواصل ثقافيا، فاستطاع العلماء التواصل، أثناء ممارستهم للتجارة في الأسواق، واستطاعوا بإصرارهم وحكمتهم أن يجعلوا هذه الأسواق، منابر تنطلق عبرها أصواتهم إلى صدور المسلمين وبالتالي أتاحت المجال
أمام أكبر قدر من تجار المنطقة للحصول على العلم[1]، فالسوق هو مكان اللقاءات الكبرى، وفي الجزائر تمارس العبادة بالقرب من الأسواق، وتتزامن أهم الأحداث التجارية مع أهم المواعيد الدينية الكبرى فاستطاعت الأسواق تسيير العلاقات حتى مع القوى الأجنبية[2].

وتمارس في السوق كذلك حتى بعض الألعاب البهلوانية، وكذلك يظهر فيها المداح والحلقة وغيرها، وبقدر ما يعرض في السوق من بضائع وسلع، فهو أيضا مكان لتبادل الأخبار وحلقات اتصال بين عدة فئات من خلال تداول المعلومات بشكل كبير[3] وأن المساهمة في التجارة العالمية كحلقة وصل، تعتبر ميزة حضارية أكثر منها عملية بيع وشراء، كونها ساهمت في إدخال المنطقة في مجال حضاري واسع الأهداف[4]، فعملت الأسواق كهمزة وصل بين الجزائر ومختلف الدول كتونس، حيث أن أجود السلع كانت تصدر الى الخارج، في حين تأثرت الأسواق الجزائرية بالمنتوجات التونسية كالشاشيات، حيث أدخلت حرفة جديدة بفضل حركة الأسواق الدائمة[5] فأدت الى زيادة الثقة والأمان والاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي وحتى السياسي والثقافي بين الإيالتين وأصبحت هذه الأسواق بطولها وعرضها وقساوة الطبيعة، معبرا آمنا وسيرا قويا تعبره القوافل التجارية ذهابا

جامعة الجزائر،1993-1994، ص. ص. 73-77.

1- حسام صورية: العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1433-1434هـ/ 2012-2013م، ص. 145.

2- العربي ايشبودان: **مدينة الجزائر تاريخ وعاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 70.

3- فاتح بلعمري: المرجع السابق، ص. 306.

4- الواليش فتيحة: المرجع السابق، ص. 84.

5-حسام صورية: المرجع السابق، ص. 146.

وإيابا[1].

ومن هنا نرى أن التجارة مع تونس والمغرب والسودان كانت تساهم بقسط وفير في تنشيط التجارة الداخلية، وبفضل الأسواق وتعاملها كانت التجارة الخارجية تعتبر مصدر تنمية الخزينة الجزائرية ذات الشهرة العالمية في ذلك الوقت، التي كانت قادرة على تغطية جميع المصاريف[2]. وبما أن كل بحاجة إلى الآخر كانت العلاقة السائدة بين المدينة والريف، علاقات تكاملية وهذا بسبب وجود حركة مستمرة، فالريف ينتعش نتيجة انتعاش المدينة، والعكس صحيح، كما شكلت المدينة منفذ على الخارج[3] بصفتها تجمع، وتوزع منتوج هذا الأخير، وهذا ما أتاح فرصة التلاقي والتعارف، ومكنهم من معرفة آخر المستجدات الأحداث وتطورات الحياة[4] وهذه العلاقات التكاملية لم تكن على مستوى الإنتاج فقط، بل رافقتها تنقلات الأشخاص، وكانت لهذين العاملين، تأثيرات على كل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية. [5]

3- أنواع الأسواق: كانت المبادلات التجارية الداخلية تتم سواء في المدن أو الأرياف وكانت هذه الأسواق منها ما يقام أسبوعيا و منها السنوي ، وتعرف الأسواق باسم اليوم الذي تقام فيه مع اسم القبيلة والمنطقة التي كان يعقد فيها، تتركز بالخصوص في التل يزورها السكان الرحل و معهم منتوجاتهم أو التي يحصلوا عليها من إفريقيا مقابل تزودهم بمتوجات التل[6] ومن أهم أنواعها :

أ- الأسواق الريفية:

1- المرجع نفسه، ص. 146.

2- محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص.ص. 112-113.

3- جميلة مشرفي وبوغفالة ودان: المرجع السابق، ص. 134.

4- المرجع نفسه، ص. 142.

5- رؤوف عبد السلام: **الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق ابان العصر العثماني**، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1986، ص. 457.

6- جميلة مشرفي ، بوغفالة ودان: المرجع السابق، ص. 128.

عبارة عن خلاء يعقد فيه البدو و البرابرة أسواقهم، في أيام معينة في الأسبوع وتحمل هذه الأماكن أسماء خاصة كسوق الجمعة، وسوق السمن التي تباع فيها الزبدة وسوق الكتان[1]، كانت هذه الأسواق تمول الحضر بالسمن والعسل والحنطة والشعير[2] حيث وجدت بمتيجة أسواق ريفية في الهواء الطلق يرتادها سكان المنطقة، وتجار القرى مرة في الأسبوع لبيع و ملاقاة صناع السروج و تجار التوابل ، وشراء الأسلحة ومن المؤكد أنها كانت تقام عند إحدى أبواب المدينة الرئيسية باعتبارها منطقة سهلية ريفية ، تتناسب مع السوق الريفي اليومي والأسبوعي[3] فيرتادها سكان السهل المتيجي بكثرة للتبادل التجاري حيث يذكر دي نيكولاي أنه كان هنالك سوقين ريفيين: يقامان في هذه المنطقة كان يزوره سكان الأرياف محملين بالبضائع، كالفواكه والدجاج بسعر رخيص في كل أسبوع[4] كما أنها كانت تعقد هذه الأسواق في ساحات كبيرة من طرف بعض القرى المركزية أو خارج المدن، حيث كان يأتيها المنتجون و المستهلكون من المناطق المجاورة، وهي بالإضافة إلى دورها التجاري تلعب دورا ثقافيا هاما إذ يقصدها المداحون من مختلف أنحاء البلاد.[5]

فالسوق في الريف فضاء يوفر للقبيلة كل احتياجاتها من حبوب ومواشي و مواد مصنعة ومن أهمها: سوق اللوحة في غرب الجزائر العثمانية ، وسوق البرج بمعسكر، هذا ما يدفع برجل القبيلة إلى زيارة أسواق متعددة و في الغالب تكون أسبوعية، أو سنوية كما أنه كان يحدد اليوم للسوق وكان الهدف منه هو السماح لتسويق أكبر عدد ممكن من التجار على اختلاف قراهم وقبائلهم[6] بالإضافة إلى ذلك كانت عنابة تعاني من ضيق في المساحة، فقد ترتب عن هذا الوضع أن أصبحت سوق الحبوب وسوق المواشي مع أهميتهما تقامان

1- حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، (د.ط)، تح: محمد العربي الزبيري، الجزائر، ص. 70.

2- حلمي عبد القادر علي: **مدينة الجزائر نشاتها وتطورها قبل 1830م**، ط 1، 1972، الجزائر، ص. 3.

3- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. ص. 60-61.

4- المرجع نفسه، ص. 61.

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 64.

6- جميلة مشرفي، بوغفالة ودان: المرجع السابق، ص. ص. 128-129.

في الساحة الفارغة خارج أسوار البلد في المنطقة الريفية لبيع منتوجاتهم[1] فعرفت الأرياف الجزائرية نشاطا تجاريا واسعا، فمنها الأفقية التي تتم في المناطق الشمالية التلية، ومنها العمودية التي كانت تقام بين القبائل الجنوبية الصحراوية حيث كانت تتم بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية داخل الأرياف وقد عزز هذا التبادل داخل الأرياف عاملان: تشجيع الحكومة للأسواق التجارية لفرض نفوذها على سكان الأرياف، ومرور

القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي وبلاد السودان[2] حيث كانت جل هذه الأسواق تقام في ساحة كبيرة عند ملتقى طريقين أو عند معبر أحد الأودية فيجتمع فيها الناس من حضر وبدو[3] ومن أهم الأسواق كانت موزعة كالتالي : دار السلطان كانت الأسواق تقام في كل يوم من أيام الأسبوع، وفي كل المدن والقيادات التابعة لها مثل: البليدة، بوفاريك ومن بايلك التيطري كانت تشمل عدة أسواق كأولاد مختار، أولاد عنان والغداورة وأهمها سوق الربايع بالمدية وفي بايلك الغرب توجد بها سوق الجعافرة بسعيدة، أولاد عباد وأولاد الأكراد بالشلف.[4]

وكانت تقام في أنحاء القطر أسواق أسبوعية في المداشر والقرى، بحيث أنها لازالت قرى تسمى باسم يوم سوقها مثل : خميس مليانة، وثنية الأحد وتعرض فيها المنتوجات المختلفة من خضر وفواكه وحيوانات وأصواف، وجلود وعسل وزيت على حسب الفصول وكانت تباع فيها حتي حيوانات الحمل كالبغال، والحمير كسوق بوفاريك الذي كان يقام

1- نصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 2، دار البصائر، الجزابر، ص. 454.

2-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 36.

3- توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1282-1206هـ/ 1792-1865م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص. 104.

4- المرجع نفسه، ص. 104.

بالإثنين[1] كما كانت هذه الأسواق الريفية تساعد الفلاحين على مبادلة الإنتاج الفلاحي واقتناء الحاجات الضرورية، ومن الأسواق المنتشرة في الأرياف والتي عن طريقها يتزود سكان الأرياف بما يحتاجونه من سلع وبضائع[2] فقد انتشرت في جميع جهات الشرق الجزائري، حيث كان لكل قبيلة سوقها الخاص، يقام في أحد أيام الأسبوع يجتمع فيه أفراد القبيلة وحتى السكان المجاورين لتبادل بضائعهم وإنتاجهم حيث اكتست هذه الأسواق أهمية وأصبحت تحت سلطة البايلك[3]، أما بلاد القبائل فاشتهرت بعدد أسواقها، حيث قدرت في بداية الاحتلال بثمانية وستين سوق، إلا أن أهم سوق هو الذي أنشاها علي خوجة 1720 في منطقة بغلية بحيث يقوم فيها أهل البضائع المنتشرة في هذه الأسواق كالحبوب والفواكه والخضر والعسل، والجلود، والصوف[4] بالإضافة إلى سكان المدن الأخرى الذين يقصدونها لتصريف صناعتهم واشتراء ما يحتاجونه، هذا وقد ازدادت أهمية بعض الأسواق فتحولت إلى أسواق سنوية تجتمع بها القبائل و يقصدها حتى سكان المدن مثل: سوق العثمانية والخروبة والحراكتة[5].

ب- الأسواق الحضرية:

تعتبر الأسواق الحضرية بمثابة جهاز خاص للتجار والمصرفين، وإطار مناسب كذلك لتجار التجزئة، نجده عبارة عن زنقة أو شارع عادي تنفتح به الحوانيت على الجانبين وكل زنقة تختص بنوع واحد من السلع وليس من الضروري أن نجد الأسواق معا في جزء واحد من المدينة الإسلامية فلكل صنف له سوقه الخاص فهو إذن سوق ثابت ومستمر يبيع فيه

1- نور الدين عبد القادر: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص. 280.

2- فلة القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص. 19.

3- فلة القشاعي: المرجع السابق، ص.19

4- شيماء جوبر ونادية غضبان: المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة شهادة ماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص. 57.

5- فلة القشاعي: المرجع السابق، ص. 19.

أهل المدن وتخضع لصاحب السوق[1] فالأسواق تعد أحد العناصر الأساسية التي تتشكل منها المدن عبر التاريخ، وقد أولى رجال الفكر العمراني الإسلامي لها اهتماما بالغا، ودعوا الحكام المسلمين على الاعتناء بها حيث يذكر ابن أبى الربيع أنه من ضمن شروط تخطيط المدن: أن يقدر أسواقها بكفايتها لينال سكانها حوائجهم من قرب كما اعتنت كتب الحسبة كثيرا بالسوق[2] فعرفت أثناء الحكم العثماني بأنها مركز وسوق رئيسي للبلاد الجزائرية، وخاصة فيما يتعلق بالجهات الوسطى، حيث أنها تصدر وتستورد أغلب البضائع إلى أسواقها، تتجه منها العديد من القوافل الحاملة لفائض المقاطعات كالمدية وقسنطينة ووهران، من حبوب ومواشي وتتجه إليها كذلك حتى من بلاد القبائل أحمال من التين والزيتون والزيت والشمع والفحم وكذلك ما يحمله لها دار السلطان وما يستهلكه سكانها من خضر وفواكه وزبدة وعسل وحبوب[3]. حيث أن أغلب النشاطات التجارية كانت تتمركز في المدن، فكانت هنالك ما تعرف بالمبادلات التجارية المحلية أي بين سكان المدن والأرياف تتم داخل أسواق أسبوعية حيث يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو بالمقايضة، بالإضافة إلى أنها في هذه الأسواق الحضرية كانت تقام مبادلات بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب التي كانت تتم عن طريق القوافل[4].

ففي الجزائر كانت الأسواق التجارية تتركز على شارعين أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الواد[5] توجد به سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الحرايرية وسوق الحديد وسوق الصباغين وسوق الخضارين أما الشارع الثاني فيمتد من وسط المدينة نحو المرسى توجد به سوق السمن والقيسارية حيث تباع الكتب وبجوار هذه الأسواق، كانت

1- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 80.

2-جميلة مشرفي: المرجع السابق، ص. ص.45-46.

3-عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 28.

4-عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962م**، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.2006.ص.249.

5- ينظر الملحق رقم (01).

هناك أماكن أخرى لتبادل البضائع وعقد الصفقات التجارية[1] بحيث أنها تعتبر النواة المركزية للمدينة[2].

فوجد بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية ستة عشر حيا تجاريا ويتخلل هذه الأحياء حوالي خمسة وأربعون سوقا[3]، أما بالنسبة لسوق المقايسية فمثل إحدى الصناعات الرئيسية لمدينة الجزائر، حيث صدرت معظم المصنوعات نحو تونس وليبيا ومصر[4] وكانت هذه الأسواق تقام في الأماكن الاستراتيجية وخاصة في النقاط الهامة التي تربط المدينة بالطرق التجارية الكبرى والأحياء التي توجد بها ما يسمى بالدكاكين تعقد عند أبواب المدن ومداخلها، وهذا كله لتسهيل تنشيط حركتها التجارية[5]، وتصنف أسواق مدينة الجزائر العثمانية حسب مواقعها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: أسواق المدينة السفلى المنفتحة على البحر وأسواق وسط المدينة المتصلة بالجهات العليا الموصلة إلى حصون القصبة، وكلاهما تتكون من أسواق المهن والحرف اليدوية ومن أسواق السلع والمواد الغذائية[6].

- أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة من باب عزون[7] إلى باب الواد :

- أسواق المهن والحرف اليدوية وحتى المواد الغذائية: سوق البرادعية[8]، سوق الحدادين، سوق الحلفاوين، سوق الخراطين، سوق الخياطين، سوق الذكير، سوق السراجين،

1- ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني و يليه ولايات المغرب العثمانية الجزائر.تونس.طرابلس الغرب**، ط2، البصائر للنشر و التوزيع. الجزائر، 2013م، ص 196.

2- عبد القادر صحراوي: المرجع السابق: ص 84.

3- ارزقي شويتام: **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني(1245-926هـ/1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي ،الجزائر. 2009م. ص 194.

4-عبد القادر دحدوح: مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني دراسة عمرانية اثرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية. جامعة بوزريعة، معهد الاثار، 2009-2010، ص 247.

5-جميلة مشرفي، بوغفالة ودان: المرجع السابق، ص 125.

6-عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 28.

7- ينظر الملحق رقم (02).

8- سوق البرادعية: الخاص بصناعة البرادع للبغال و الحمير. ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

سوق السمارين، سوق النحاسين، سوق الفكاهين، سوق العطارين[1]، سوق الملاحين، سوق الزرع، أو رحبة الشعير، سوق الخضارين[2].

- أسواق وسط المدينة :

- أسواق المهن والحرف والمواد الغذائية: سوق البلاغجية، سوق الحزازين، سوق الحصارين، سوق الحياكة، سوق الشماعين[3]، سوق الصباغين[4]، سوق الغزل، سوق المقايسية، سوق المقفولجية، سوق زنقة النحاس، سوق البحر، سوق الحواتيت: سوق الخضارين، سوق الدخان ، سوق اللوح ، سوق الرصايصية[5] التي كانت منتشرة آنذاك[6].[7]

ج- الأسواق المتنقلة :

إضافة إلى أسواق الريف والمدينة هنالك نوع آخر من الأسواق، وهي الأسواق المتنقلة عبر المناطق المجاورة حيث كانت هناك تجارة دائمة تتمثل في التنقل ما بين القبائل لتزويدها

1- سوق العطارين: تقع هذه السوق عند بداية الشارع المذكور بالقرب من باب الواد شمال رحبة الصوف، و تستمر الى غاية مسجد سيدي عمر الوزانينظر: عبد القادر دحدوح: المرجع السابق، ص 147.

2- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 29-30.

3- سوق الشماعين: هو سوق طويل يمتد بين باب الواد مرورا على الرصايصية و الفراغية و البشماقجية جنوبا، و هو محاذي لجامع السيدة. ينظر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص 138.

4- سوق الصباغين: يبدا من حيث ينتهي سوق السراجين، و منه ينقسم الشارع الرئيسي الى شطرين احدهما شمالي و الاخر جنوبي و في الأول يوجد سوق السباغين، عبد القادر دحدوح: المرجع السابق، ص 248.

5- سوق الرصايصية: هو شارع مستقيم ينطلق من شمل البادستان لينتهي عند الشماعين، ينظر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص 137.

6- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 30-31.

7- ينظر الملحق رقم (03).

بمنتوجات المدينة مقابل المنتوجات الفلاحية وتسمى هذه العملية بالأسواق المتنقلة[1]. والتبادل مع الريف القريب كانت ذات أهمية لأنها تشتمل كل المنتوجات الفلاحية سواء من أجل تموين المدينة أو تسويقها إلى الخارج كما سادت بين المدن علاقات تجارية دائمة شكلت فيها بعض ما يسمى بالحواضر التي هي عبارة عن اتصال ما بين الأقاليم، وتميزت تجارتها بالحيوية خاصة السهلية والتلية كما كانت هنالك مبادلات بين الشمال والصحراء، وهذا عن طريق تجار الجملة على شكل قوافل[2] ،حيث أن هذه الأسواق المتنقلة شكلت خط بين المواد الصحراوية والشمالية ، وكانت تتم هذه العملية عبر تجار الجملة وعلى شكل قوافل وكانت التجارة الأكثر انتشارا هي التي تأتي من الحواضر الكبرى كتلمسان. ففي نهاية فصل الربيع تغادر القبائل الصحراوية من المدن و تتجه نحو التل بكل المواد التي تنتجها أراضيهم و أنشطتهم الصناعية إلى الشمال، فكانت كل قبيلة تشتري كل ما تحتاجه لفصل الشتاء[3]. ومنه أصبحت المراكز العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم و التي تنتهي عندها الطرق تؤلف مراكز تجارية مهمة مثل بوسعادة، حيث يلتقى في بعض الأحيان قوافل تتألف من 500الى 600 جمل، وكذلك البرواقية وبسكرة أو تشكل أسواق رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتعارف وتبادل البضائع والسلع مثل سوق عين اللوحة بتيارت، وسوق الارباع بالقرب من الجلفة[4].

المبحث الثاني: حركة المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية:

1- المنتوج الزراعي: باعتبار أن الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن غالبية السكان، فكل من نواحي غريس ووهران وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت مورد رئيسي للاستهلاك الداخلي فعمل البايلك على الاستلاء على الأراضي المنتجة للحبوب حتى

1-الوليش فتيحة: المرجع السابق، ص 78.

2-جميلة مشرفي، بوغفالة ودان: المرجع السابق، ص.ص 132-133.

3- الوليش فتيحة: المرجع السابق، ص 78.

4- ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 74.

استولت على ما يقارب أربعة وثمانين ألف هكتار[1]، فعرف النشاط الاقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطور ملحوظ فبعد تقهقر اقتصادي عرفته البلاد إلا أنه سرعان ما تطور الاقتصاد فكان يجلب للجزائر الحبوب والفواكه من شرشال ويجلب لها القمح والشعير من دلس فكانت تتوفر في القرن 17 على 3000 تاجر[2]، ولعل سبب قيام التجارة الداخلية هو ذلك الاختلاف بين المناطق من حيث الإنتاج بنوعيه الزراعي أو الصناعي لذلك كانت هنالك مبادلات بين الريف والمدينة أي بين المناطق الجبلية والسهلية وتتم في الأسواق الأسبوعية والسنوية فيتبادلون فيها منتوجات الصحراء وإفريقيا كالتمور والماشية والصوف و ريش النعام مقابل منتوجات التل كالحبوب و الزيت و التين ....الخ[3] ، و كان هنالك حرص شديد من طرف الدولة حتى لا يكون هنالك ما يعرف بالتصدير الخارجي فكان لابد من وجود رخصة لتصدير الحبوب و الأنعام و في المقابل كانت حقوق التصدير تعطى في شكل امتيازات كتصدير الجلود و الشمع و الصوف لمن يدفع أكثر[4].

وكانت كل من الجزائر وقسنطينة وتلمسان تباع فيها كل المواد الفلاحية سواء منتجة محليا أو مستوردة من السودان أو الدول الإسلامية أو حتي الأوروبية وهذا كله يعود للموقع الاستراتيجي للجزائر وتنوعها في الإنتاج المحلي[5].

وفي ماي ينزل سكان القبائل ومعهم منتوجاتهم الفلاحية كالتين و الزيوت والزيتون ويستبدلونها بالصوف ويصل امتدادهم إلى غاية الاغواط، كما أن تجار بوسعادة كان لهم سوق يومي يسمى رحبة النوادر أشهر ما يباع فيها الملح يشتري من قبائل أولاد سلامة لإعادة بيعه في صور الغزلان والقبائل، فتحسنت أوضاع البلاد طيلة القرن 16 فتنوعت المصنوعات المحلية ونشطت التجارة فكان قلعة بني راشد تنتج بوفرة الخضر والفواكه وكانت

1- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**، المرجع السابق، ص 31.

2- ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص،ص 49.50.

3- صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للنشر، الجزائر 2005، ص 339.

4- حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1429هـ/2008م، ص159.

5- بغداد خلوفي: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المركز الجامعي نور البشير، البيض معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية 2015-2016، ص 42.

تشحن من شرشال وإلى الجزائر الحبوب والفواكه وكذلك تزودها متيجة بالعسل والشمع ويجلب لها القمح والشعير من دلس[1]، كما أن أرياف مدينة الجزائر عرفت بإنتاجها الوفير للعنب لأن السلطة كانت تسمح لكل فرد أن يشتري منه لصناعة الخمر[2]، ولم يحظى القمح الجزائري الصلب شهرة في الأسواق الجزائرية فحسب وإنما اشتهر كذلك حتى في الأسواق الإيطالية حيث أصبح يفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع العجائن[3]، فكانت قبائل الرحل تتوجه نحو التل للبحث عن أسواق لشراء الحبوب وبيع إنتاجها، فكانت تتوافد بكثرة على سوق اللوحي بضواحي تيارت، أما قبائل أولاد نايل فكانت تتوجه نحو أسواق قسنطينة مع أنها كانت تفرض عليها الضرائب فكانت التجارة الداخلية للجزائر تختلف من منطقة إلى أخري حسب أهمية الموقع[4] على الرغم من أن السلطة لم تكن مهتمة بالشؤون الزراعية بشكل كبير إلا أن منتوجات الايالة كانت تزيد عن حاجات السكان بالإضافة إلى الشهرة العالمية التي حضي بها المنتوج في ذلك الوقت لجودته ، فيعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب كثير الدقيق كما أنها كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع خاصة نواحي مليانة حتي أن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية كما أنها تهتم بزراعة التبغ الذي يصدر إلى تونس وغيرها[5] .

أ_ أسعار صاع القمح لفترة (1825-1829)[6]:

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط

1- صالح عباد: المرجع السابق ص 340.

2- المرجع نفسه: ص 335-336.

3- وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1982، ص ص 29، 30.

4- محفوظ سعيداني: الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني مقارنة تحليلية من مطلع القرن 18 الى 1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2011-2012م، ص. 233.

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 60.

6- المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل**، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص. 132.

1825	6،90	1828	8،60
1826	10،58	1829	8،25
1827	6،00	/	/

ب- سعر صاع الشعير من فترة 1672_1828م[1] :

السنة	السعر
1672	0،96
1674	2،40
1680	2،24
1684	1،32
1723	3،00
1736	2،81
1750-1749	3،50
1751-1750	7،00
1752-1751	2،13
1765	1،79

1- المرجع نفسه، ص. 141.

1805	25،00
1821	4،33
1827	3،13
1828	3،38

فبلغ صاغ القمح سنة 1660م بـ: 9.26 دخ ليرتفع سنة 1667م الى 11.60 دخ وصاع الشعير قدر بـ: 3.50 دخ[1] وتبين أن سنوات 1660-1665 هي سنوات غلاء شديد بسبب الوباء الفادح فبلغ الشعير ريال للصاع وبلغ الدقيق أكثر من ذلك ومما جاء في تقرير فرنسي 1664م عن الوباء أن مدينة الجزائر لم يبقى فيها سوى أربعة آلاف أسرة ومن 25 و30 ألف من السكان ولكن بعد تلك الفترة عاد الانخفاض في أسعار الحبوب لتوفير الأراضي الخصبة مع رجوع دورة مناخية مساعدة حيث بلغ سعر الشعير بمدينة الجزائر 1.32 دخ سنة 1684م[2] في حين كانت قيمة الزيتون الرطل بـ: 8 وقية والقنطار بـ: 112.2 [3] وهذا لاعتبار أن زيت الزيتون هو محل استهلاك من طرف سكان المدينة فقد قدرت قلة الزيت 6.00 دخ لترتفع إلى 12.00 دخ سنة 1661م أما في سنة 1668 فقد قدرت بـ: 7.66 دخ لترتفع من جديد سنة 1695م إلى ما بين 20.00دخ و 18.29دخ في عام 1700 كانت 17.50دخ[4] فالشيء الممكن ملاحظته كان هناك ارتفاع شديد في الحبوب من قمح وشعير، وباقي الغلل الموجودة كاللحم والسمن و العسل والتمر فبلغ صاع القمح بمائة فرنك لمدة معلومة والصاع من الشعير بأربعين فرنك واستمر بيعه[5] فلم يكن بالأمر

1- المنور مروش: المرجع السابق، ص. 25.

2- المنور مروش: المرجع السابق، ص. ص. 126-127.

3- جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، دار هومة، الجزائر، ص. 98.

4- مروش لمنور: المرجع السابق، ص.75.

5- محمد صالح العنتري: **مجاعة قسنطينة**، تح وتق: رابح بونار، البركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص. ص.

الهين. وكانت جل أسواق الحبوب تقام بجوار الأبواب، حيث تتوفر المساحات المناسبة لاستعمالها وتخزينها[1].

2-الحيوانات :

كانت المنطقة الواقعة بين الأطلس التلى والصحراوي وشط الحضنة والحدود المغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية الماشية ، حيث اهتم سكان جنوب الأطلس الصحراوي على تربيتها من أغنام وإبل حيث اكتست تربية الإبل أهمية خاصة لكونها وسيلة للنقل ومادة استهلاك[2] وتعتبر الثروة الحيوانية من جوانب الميدان الفلاحي حيث يفيدنا قانون ابن العنتري في هذا المجال عندما يقول "إن البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريال ونصف" هذا دليل على أن عدد الأبقار والاهتمام بهم كان كثيرا حيث أن سعر البقرة تساوي أكثر من عشرين مرة، ثمن القنطار من القمح، وتفيدنا الاحصائيات التي قامت بها الإدارة الفرنسية في هذا المجال حيث أن عدد البقر لا يقل عن مليون رأس والأغنام ثمانية ملايين[3] فعلى العموم أصبح الفلاحين ينصرفون عن الفلاحة ويفضلون تربية المواشي ولعل هذا راجع إلى أنهم يستطيعون الفرار بها في وجه الجباة على خلاف الحبوب التي تشدهم وتجعل منهم عبيد الأراضي وعبيد الجباة[4] وكان الشرق الجزائري يحظى بعدد لا باس به من المواشي وخاصة منها الأبقار ، ولاشك أن الشعب يختار البقر كمادة للنقد تكثر عنه تربية الحيوانات[5] فالماشية الجزائرية هي أهم مصادر الثروة عند العرب ككل[6] بالإضافة إلى أن الغنم كانت توجد في الهبات والتركات حيث كانت تباع بالجملة نأخذ العقد "الحمد الله " وفيه باع الحاج

.49-48

1- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 105.

2- صالح عبادة: المرجع السابق، ص. 336.

3- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 60.

4- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 3، مكتبة النهضة الجزائري، الجزائر، ص. 307.

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 97.

6- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ملتزمة للنشر، مكتبة النهضة المصرية، ص. 17.

أحمد بن سعيد 100 شاة و9 شياه من الصنار ب200 ريال 18ريال كبيرة الضرب من عمار بن ثابت وابن عمه حمد بن محمد العريسياز "[1].

ونظر لأن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة، فإننا نجد فيها جميع أنواع الحيوانات لما في ذلك الخيل والأبقار والجمال والحمير والبغل والغنم والماعز[2]. فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء حيث شساعة الأراضي، بينما المنطقة التلية كانت مخصصة في تربية الأبقار أما الماعز والخيول والبغال فإننا نكاد نجدها عند كل القبائل[3]، وإلى جانب هذا توجد حيوانات أخرى كالأحصنة والبغال والأحمرة التي تستعمل في الأشغال اليومية[4] ويروى محمد العربي الزبيري أنها تعتبر من وسائل النقل، فهي تختلف مهمتها على حسب الطبيعة التي وجدت فيها ، ففي منطقة التل يستعمل التجار الجمال والبغال لنقل السلع، أما الخيل تستعمل لنقل الأشخاص أما في منطقة الصحراء يستعملون الجمال والحمير[5] كما أنها تستعمل في شحن السلع للأسواق والأمتعة للمنازل كذلك تستعمل في السفر، إلا أن الحصنة والخيول كانت لديها قيمة كبيرة فهي تستخدم في الحروب بالنسبة لخيول البايلك ، وتنقل الضرائب (الدنوش) إلى العاصمة بالإضافة إلى رمزها للفروسية ونبل صاحبها، وكان هنالك ما يعرف بالبيع والشراء لهذا الحيوان من طرف الانكشارية وأعيان المدينة[6] وهذا مازالت عليه العقود كالعقد المؤرخ في 22 صفر 1204 هـ "الحمد لله " وفيه وهبت نونة بنت المسعود المحبوى لشقيقها رجب بغلا أحمر اللون قارح السن وهي صحيحة العقل والبدن، كما أنها كانت تفرض عليها ضرائب بغرض الإعانة فبلغت 600 إلى 700

1- يوسفي صرهودة: معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة اواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004-2005م، ص. 36.

2- وليام شال: المصدر السابق، ص. 33.

3- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص. 313.

4- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. 36.

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 68.

6- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. 36.

حصانا سنويا[1].

وكان سعر الحجلة بـ: 2.50 وسعر الثيران بـ: 9 ليرات فرنسية للثور والغنم بـ: 2 ليرة للضأن، والدجاج 4 دجاجات بليرة ، والأرانب البرية من 15 إلى 20 در[2] فأسعار الحيوانات كانت مرتفعة في مجملها فمثلا الأبقار التي كانت تباع في وهران 80 فرنك 1808 وهو ما يعادل 40 فرنك سنة 1830 ، وصرح روزيه عند قدومه إلى وهران 1830 أن البقرة الواحدة تساوي 3 إلى 4 صوردي أي 14.80 فرنك وأن ثمن الخروف الواحد ثلاثة أرباع بوجو أو4 فرنكات، وأن أسعار الطيور غالية حيث يقدر سعر حجلتين بربع بوجو حوالي 9 بوجو، والثيران على اختلاف أوزانها بـ: 6.50 للثور[3]، فكانت تستعمل هذه الحيوانات في أكل اللحم الموجود بها كلحم الجمل ولحم طير النعام[4]، وهذا ما جعل الفلاحون الجزائريون يعتنون بتربية الماشية قدر عددها بعشرة ملايين رأس 3,200.000 من المعز و 866,000 من البقر 241,000 من البغال و 341,000 من الجمل أما الخيل 216,000[5].

*** أسعار البغال بالقرش الاسباني[6]:**

سنة	عدد المعطيات	السعر المتوسط
1700-1699	12	12.84
1717-1716	3	13.04
1752-1751	3	14.74
1778-1762	22	8،40

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. 36.

2- المنور مروش: المرجع السابق، ص. 89.

3- جميلة مشرفي: المرجع السابق، ص157.

4- ابن الوزان الزياني، **وصف إفريقيا**، تر: حبد الرحمن حميده، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص. 508.

5- عبد الوهاب بن منظور: **قبائل المغرب**، جائزة المغرب 1968، ج1، 1388-1968، ص. 57.

6- المنور مروش: المرجع السابق، ص. ص. 190-193.

1810-1799	49	30.49
1830-1820	81	19.91

3- الأثاث والاواني :

كان أغلب الأثاث والأواني مصنوعة من الصوف أو الخشب أو الفخار، فالأثاث في أغلبه صوفي مثل المضربة (المطرح) أو المخدة و الأغطية والملاحف والزرابي و الحنابل والمزود المصنوع من الجلد[1] ففي رسم تركت أفريل 1558 كان السعر البساط والمضربة 10 دخ[2]، تليه الزربية التي نجدها تباع في الأسواق فاقت سبعين ريال والحنبل التي بلغت قيمته ستمائة ريال فاقتصرت المفروشات بشكل كبير على حايك وزربية[3]، بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من الأواني النحاسية والخشبية المتمثلة في المغارف والقصعة والكراسي والطاولات والصحون القدور والكساكيس والابريق ... الخ التي تختلف أحجامها التي وجدت في عقود التركات و هي كالتالي[4]:

أنواع الأثاث	مما يصنع	ثمنه	اين يصنع	ملاحظات
مضربة	الصوف	2 ريال	من طرف النساء غالبا	يرد كثيرا ضمن عقود تركات
المخدة	/	2 ريال	/	/
حنبل	الصوف	16 أريلة	/	يستعمل للغطاء

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. 41.

2- المنور مروش: المرجع السابق، ص. 90.

3- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقاربة اجتماعية- اقتصادية، ج1، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000-2001م، ص. 360.

4- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. ص. 41-42.

بساط	قماش	/	/	/
صندوق	الخشب	16 اريلة 5 أثمان	التجار في المدينة او يجلب من الخارج	يستعمل للحفاظ على ملابس
المزاود	الجلد	2 ريال عدا الربع	الدباغ	ذات احجام مختلفة يستعمل للتخزين الدقيق
وزرة	الصوف	1 ريال الى 5 ريال	النسيج	تظهر في عقد التركات
طنجرة	الطين	/	الفخارين	للطبخ واللبن
محبس	نحاس	5 اريلة	النحاسين	يستعمل للحفاظ حلويات
مهراس	نحاس	5 اريلة	النحاسين	أداة للرحي
كروانة	نحاس	6 اريلة	النحاسين	يستعمل للغسل
الملحفة	الخيط	2-6 اريلة	/	/

4- الحلي والأحجار الكريمة :

اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلس والكراغلة من مدن تلمسان وقسنطينة وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة

قدرت بنسبة ليهود تلمسان 30 الى 50 % أما الحلي الخاصة بنساء الأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الأغنام وتباع في أسواق الأرياف[1] كما اشتهرت بهذه الصناعة قبائل بني عباس والصومام وجرجرة التي تمكنت من صنع نوع من البنادق المرصعة بالفضة[2] وكان سكان القبائل يستعملون الأساور وخلاخيل كبيرة في عرض اليد أحيانا وحلقتين فضيتين مرصعتين بالجواهر معلقتين فوق الاذنين[3]، فكانت المرأة البسيطة الفقيرة تضع عوض الجواهر الكريمة حذيا من المرجان والعنبر الأصفر وأساور و خواتم من الفضة ، وفي أيام الأعراس والحفلات تلبس المرأة أفخم الملابس وتتزين بأحلى الحلي ، فتضع غليلة مطرزة بالذهب والفضة[4]، أما المقياس فهو الحلي التي تلبسه المرأة في أيديها ويصنع من الذهب والفضة ويكون عريضا كلما قل عرضه سمى بالمسايس بالإضافة إلى الخواتم فهي في تلك الفترة كانت تدل على غنى المرأة حيث تضعها إلا المرأة الغنية ولأجل التعرف عما يوجد من حلي في وثائق المعاملات والمبادلات "الحمد لله" اشهدت امينة بنت محمد بن الصالح وهي بحال الصحة تعلم ما تقول وما يقال له انها اوصت بأربعة خواتم لأمها واوصت لربيبتها خلايل ذهبا وحضر زوجها بلقاسم فأجار ما أوصت به[5]. وهذا جدول خاص: بأنواع الحلي الواردة في المعاملات والمبادلات[6]:

نوع الحلي	معدنه	سعره	ملاحظات
خلخال	فضة	من 31 ريال حتى 100	من خلال أسعاره نلاحظ

1- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص. 70.

2- فلة القشاعي: المرجع السابق، ص. 17.

3- فندلين شلوصر: **قسنطينة أيام احمد باي 1832-1837**، تر: أبو العيد دودو، الجزائر، ص. 100.

4- شريفة طيان: ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1990-1991، ص. 152.

5- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص. 40.

6- المرجع نفسه، ص. 41.

		ريال	ان له احجام واوزان
مقواس	الفضة الذهب	من 15 ريال الى 25 ريال /	يوجد بقلة في العقود /
قرطين	الفضة الذهب	/ من 50 ريال حتى 100 ريال	تباع حسب الحجم
الخاتم	الفضة الذهب	7 ريال 10 ريال	عند عامة الناس يوجد عند نساء من طبقة الاعيان
خلالة	فضة الذهب	40 ريال 35 ريال صغيرة الحجم	كثرة الاستعمال نادرة الوجود

5- الملابس :

كان اللباس الجزائري يتكون من عدة قطع، بعضها بالأكمام والبعض الآخر بدون أكمام تكون مزينة بزخارف، كما أنها وجدت ما يعرف بالسروال الفضفاض وكثيرا ما يلبس الرجل ما يسمى بالحزام الذي يعلق فيه مسدسه ويضع في طياته ساعته ومحفظة لنقوده وكان هنالك لباس حتى للرأس معروف بالعمامة والبلغة[1]، أما بالنسبة للجوارب كان يرتديها ماعدا الشيوخ فكانت نوعية الملابس تختلف حسب الفصول وطبقات الناس وفي الغالب

1- وليام شالر: المصدر السابق، ص. 83.

يكون اللباس مزين بحواشي من الذهب والفضة كذلك تزين بالحرير فكانت المادة التي تصنع منها الملابس كمقياس للحكم على قيمة الرجل الذي يرتديه وقد احتوت عقود التركات والهبات على ما يثبت قيمة الملابس "كالبرنوس"[1] الذي هو عبارة عن نوع من المعطف له شكل دائري يلصق في وسطه قلمون يمكن للرجل أن يتركه معلقا أو يغطي به العمامة على رأسه و هو كوسيلة للوقاية من المطر يتسم بالبساطة ويستعمل في صنعه الصوف الناعمة يمزج بالحرير[2]، فاشتهرت صناعة البرانيس في أغلب جهات البلاد وإن كانت أشهرها برانس الأطلس الصحراوي وزمورة و معسكر التي كانت تباع بـ: 100 فرنك للبرنوس الواحد[3]، أما القفطان يعتبر من الألبسة الغير الأصلية الذي يرتديه السكان الجزائريون، وتتراوح قيمته ما بين 50 إلى 60 ريال وتضاف إليه في بعض الأحيان جواهر لتزيينه ونظرا لثمنه الباهض يلبس من طرف العائلات التركية كقفطان القارمسود[4]، أما الحايك يصنع من الصوف أو الحرير تستعمله المرأة لسترتها ويقال في بعض الكتب أنه السبب الذي كان الرومان يفضلون من أجله الإقامة في الأرياف لأنهم يستطيعون التخلص منه[5] فبلغ سعر العراقية الواحدة 2.75 جنيه ما يعادل 0.24 باستر أي حوالي 0.6 ريال بوجو وبلغ سعر القماش القفطان سنة 1695 1.38 باستر أو 8 ريال بوجو وبلغ سعر القندورة الواحدة بـ: 2 بوجو[6].

يوجد بكثرة في عقود الهبات والتركات كما صادفنا لفظ القندورة أو الجبة حيث يصفها بعض المؤرخين أنها أهم ثوب لسكان قسنطينة كذلك موجود في عقد تركة في محرم

1- البرنوس: نوع من العباءات التي استخدمتها النساء في الخروج الى البر وأماكن النزهة، واطلق كذلك على المنشفة المشابهة للعباءة. ينظر: سهيل صابان: **المعجم الموسومي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ، 2000م، ص. 61.

2- وليام شالر: المصدر السابق، ص. 83.

3- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق، ص 69.

4- يوسف صرهودة ، المرجع السابق، ص 38 .

5- وليام شالر: المصدر السابق، ص 84

6- حسان كشرود رواتب الجند وعامة الموظفين واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م، مذكرة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص 35

1239هـ.[1]

جدول خاص بأنواع الملابس المنتشرة في المجمع القسنطيني[2]:

نوع الثياب	مما يصنع	سعره	ملاحظات
الحايك	الوصف	10 اريله	تستعمله النساء
ترخيمة	/	4 اريله الى 6 اريلة	مستعمل لتغطية الوجه
قندورة	المخمل الحرير	1 ريال الى 2 ريال	تلبسها المرأة
برنوس	الصوف	18 ريال الى 30ريال	بماثبة المعطف للرجل
شال	من الصوف والحرير	/	للنساء
قفطان	حرير	2 ريال الى 50 ريال	/

كما أنه وجد ما يعرف بالحزام الذي هو من ضروريات المرأة، فيستعمل كشد للباس وكتزيين للقدمين وكان أشهر ما يصنع من الحرير بألوان مختلفة ومنها ما يرصع بالذهب والجواهر حيث أنها كانت تقدم كمهر فكان يتراوح سعره ما بين 25.25 إلى 37.25 دينار وبلغت قيمة الأحزمة المرصعة بالذهب 501 دينار فكانت قيمة أدناها 111 دينار خمسينيا، وأوسطها 139 دينار وأعلاها 208 دينار[3].

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 38.

2- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 39.

3- خليفة حماش: الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم

نماذج عن أنواع الأحزمة وأسعارها[1] :

المصدر	التاريخ	نوع الحزام	السعر الأصلي	السعر المحول الى دخ
5م² . ق44	/	حرير	50 دنس	208
124 م1ق6	1019	حرير أحمر	30دخ	139
124م1ق6	1019	حرير احمر	30 دخ	139
بيت المال السجل 1	1111	حزام ديدي	37.25 صيمة	37،25
بيت المال سجل 1	1111	حزام مور	25.25 صيمة	25.25
17م³. ق81	1234	/	12 دنس	501
1/28م4 ق 117	1238	حرير	48 ردص حزامان	222

6- العبيد

تعود أصول أغلبهم إلى السودان حيث كان تجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بضائع معينة مثل الشواشي والأحذية والأقمشة والحرير، وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا خمسين ومائة وخمسمائة عبد[2]، والعبد هو الإنسان المحروم من أهله مملوك لإنسان

الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص 387-389.

1- المرجع نفسه، ص 387-389.

2- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 32.

غيره يتصرف فيه تصرف في ملكه فله أن يرهنه أو يستخدمه أو يؤجره أو يرهنه أو يبيعه أو يهبه[1]، والعبيد السود هم الذين كان ينقلهم التجار من إفريقيا وكانوا موضع تجارة مربحة، وكان القراصنة يبيعون أسراهم في سوق العبيد (البادستان) بعد أن يأخذ البايلك نصيبه منهم، وكان عبيد البايلك يستخدمون في الحانات أو السجون أو قصر الداي أو في التجديف على متن سفن الرياس وكانوا يستبدلون بالأسرى المسلمين[2].

يباع العبيد في أسواق المخصصة تعرف بأسواق النخاسة[3] وكان هؤلاء النخاسين يعلمون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع وبالتالي يرتفع ثمنه، وقد أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في مجالات عدة: كخدم في البيوت وهم يعملون في الفلاحة والتجارة وهم حرس وجنود[4]، وساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة النخاسة، فيذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تيهرت للمرة الثانية وجد العبيد والخدم قد كثرت، واشترى للقاضي محكم الهواري خادما صغيرا فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا[5] ويقلب النخاسون كما تقلب الحيوانات في السوق.

وهذا وقد كان للعبيد الذين كانت تقوم عليهم تجارة الرقيق النخاسة أهمية خاصة في حياة ورقلة الاقتصادية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار الرقيق الأسود بصفة خاصة نتيجة تزايد الطلب عليها في المناطق الشمالية حيث كانوا يستخدمونهم في خدمة المنازل، فمدينة توقرت تنقل كل سنة حوالي 500 فرد من الرقيق، يقدر ثمن الواحد منهم في نفس المكان 150 إلى 250 فرنك وبعد نقله إلى التل يصل ثمن الفرد الواحد إلى 400 إلى 500 فرنك ويرتفع حتى 500 بوجو حوالي 3000 فرنك[6]، وكان بعض تجار العبيد يعلمونهم مختلف الفنون وهذا للرفع من أثمانهم التي تراوحت بين 100 و 150 ريال للذكور أما الإيماء فقد

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 43.

2- صالح عباد: المرجع السابق، ص-ص 360-361.

3- ينظر الملحق رقم (04).

4- جودت عبد الكريم: المرجع السابق، ص 101.

5- المرجع نفسه، ص 101.

6- نصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية** ...، المرجع السابق، ص-ص 486-487.

وصل ثمنهن إلى 250 ريال[1]، فامتلكت الطبقة الحاكمة العبيد كأمة عثمان باشا وهذا عبد أحمد باشا، وهذه معتقة حسن باشا، بالإضافة إلى ذلك كبار التجار والحرفيين وحتى رياس البحر كانوا يشترون العبيد وهذا للدلالة على الرفاهية ك: أمين الصابونجية وقارة محمد الحداد، بالإضافة إلى هذا كله كانت فئة المعوقين هي الأخرى تملك العبيد، كحالة مبروك معتق حسن باشا الذي أعتق بدوره عبده المسمى مرزوق[2].

المبحث الثالث: السلع المتداولة ومصادرها وأهم طرقها:

استقطبت الجزائر خلال العهد العثماني حركية النشاط التجاري سواء داخليا أو خارجيا[3]، فكانت تتزود بالمنتوجات من الأسواق المحلية أو عن طريق التجارة الخارجية عبر الموانئ ومع إفريقيا عن طريق القوافل[4] وتعززت حركة التصدير والاستيراد باستمرار هجرة الموريسكين الذين برعوا في مختلف النشاطات وساهموا في تجارة المدينة بصورة كثيفة[5]. وبذلك هيمنت مدينة الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية مع باقي مدن الايالة، لكونها مقر للسلطة الحاكمة ومن جهة أخرى لوزنها الديموغرافي الذي جعل منها أول مركز استهلاكي في البلاد تصب في أسواقها مختلف البضائع والمنتوجات سواء من المناطق القريبة كدار السلطان أو من البايلك الثلاث[6]، فكانت القوافل تقصد الجزائر من داخل البلاد من جرجرة والجنوب وأنحاء أخرى من وطن الجزائر وحتى من المغرب، وكانت تحمل هذه القوافل الفواكه والخضر وحتى الزيت وفيها من الدواب والحمير والبغال والإبل وتقف أمام باب عزون وهو الباب الذي كانت تفترق منه الطرق[7] أو خارجية أي رحبة[8] الزرع وهي

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 43.

2- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص-ص 33-34.

3- أمين محرز: الجزائر في عهد الاغوات (1671-1659)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص190.

4- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 66.

5- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 54.

6- أمين محرز: المرجع السابق، ص 191.

7- نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص 146.

8- رحبة: فكانت عبارة عن ساحات عامة مكشوفة مخصصة للمتاجرة في مواد معينة كالفحم والقمح والشعير. ينظر:

مكان تلاقي هذه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد وفي نفس الوقت هي محطة تنطلق منها القوافل لجهات مختلفة[1] وبالمقابل كانت القوافل تأخذ الاتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع ومواد مستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر والتوابل والعطور والورق نحو الأسواق الداخلية للإيالة[2] فكان يحمل إليها فائض إنتاج المقاطعات من حبوب ومواشي كما تتجه إليها بلاد قبائل ومعها أحمال كبيرة من التين والزيتون والزيت والفحم كما يصل إليها من أوطان دار سلطان ما يستهلكه سكانها يوميا من خضر وفواكه وزبدة والسمن والعسل والحبوب وعادة ما يحفظ جزء من هذا الإنتاج الذي يوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايلك لوقت الحاجة بينما يعرض أغلبها في الأسواق التي كانت تنتشر خاصة في الجزائر السفلي للمدينة[3].

كذلك هناك طرق تجارية أخرى يخوضها بالخصوص سكان الأهالي عن طريق البر إلى تونس والمغرب وبلاد السودان بواسطة القوافل التجارية، تقوم بحمايتها قبائل مختصة أشهرها في جنوب قسنطينة (التوارق، الشعابنة، الخنافسة) فتصدر لها الجزائر بعض المنتوجات وتستورد مقابل ذلك العبيد والتبر والحناء وحجر الشب وملح البارود والبخور والزعفران والحرير وشواشي تونس والعطور[4].

وفي العهد العثماني كانت المواد الغذائية اليومية لسكان الجزائر ترد من سهل حجوط ومن البليدة عن الطريق الغربي ومن تلال الساحل عن طريق الأبيار إلى القصبة التي كانت تعقد بها أسواق الخضر والمنتوجات الحيوانية كما كانت تأتي من خميس الخشنة مواد غذائية عن طريق الحراش إلى القصبة[5]. أما مدينة قسنطينة ارتبطت تجارتها بقوافل تونس

أمين محرز: المرجع السابق، ص 193.

1- وهيبة فرطاس: أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية خلال القرنين (11-10هـ/ 16-17م)، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015-2016، ص 85.

2- أمين محرز المرجع السابق، ص 193.

3- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 28.

4- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 103.

5- حلمي عبد القادر علي: المرجع السابق، ص 3.

والصحراء فكانت تستورد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والآلات الحديدية والعقاقير والجوهر والسجاد من أقطار المشرق عن طريق تونس وتصدر مقابلها البرانس والجلود والريش النعام الوارد إليها من أقطار السودان، بالإضافة إلى تلمسان التي استقطبت تجارة المغرب الأقصى والجهات الغربية من الجزائر وهذا لربما لعلاقتها بالسودان عبر إقليم الساورة وتافلالت[1]، فكانت تتحكم في تجارة القطن والتوابل والأقمشة والجلود والعاج كانت تجلب من جبل طارق بالإضافة إلى الواحات الصحراوية التي كانت تؤلف محطات تجارية وأسواق تبادل مع بلاد السودان حيث كانت ورقلة طيلة العهد العثماني تعتبر السوق الرئيسية لمنتوجات السودان وفيها يتم تبادل العبيد ومنتوجات السودان لمحاصيل الشمال[2] فكانت كذلك تستورد من فرنسا الأدوات الفولاذية والحديدية ومن جنوة وليون أنواع الأقمشة والحرير والقطيفة من إيطاليا والرخام من البندقية، السلاح والبارود والمرايا والخزف من إنجلترا، ومن هولندا شراع السفن والأخشاب وتستورد من بروسيا الأواني النحاسية والشرق الأدنى يصدر للجزائر الزرابي والأقمشة والعقاقير والبن والأواني الزخرفية والسيوف[3].

كما كان يتم نقل السلع أيضا ولكن بدرجة أقل عن طريق الملاحة الساحلية بين المدن المطلة على البحر وذلك عن طريق سفن صغيرة أو قوارب[4] حيث نجد ميناء شرشال رغم صغره إلا أنه يستقبل حوالي 40 مركبا يتسع الواحد لخمسين برميل[5].

قائمة بعض واردات الجزائر من الأسواق المحلية[6]:

1- نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 72.

2- المرجع نفسه، ص 72.

3- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 239.

4- أمين محرز: المرجع السابق، ص 194.

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 66.

6- أمين محرز: المرجع السابق، ص-ص 194-195.

بجاية	الخشب ، الحديد ، الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال، التمور ، الحناء ، الحايك
البليدة	الصوف ، البرانس

بايلك التيطري	صوف الأغنام
تلمسان	الحايك ، البرانس
اوطان دار السلطان	خضر وفواكه ، خشب ، فخار
الصحراء	ريش النعام ، الجمال، التمور
بايلك الغرب	الحبوب ، الخيل ، الملح
بلاد القبائل	التين المجفف، زيت الزيتون ، الصابون ، الفحم
قسنطينة	القمح ، الصوف ، جلود الماعز ، البرانس ، الزرابي

حيث أن المبادلات التجارية في مدينة الجزائر أي التصدير والاستيراد لمختلف الأقاليم الجزائرية كدار سلطان وقيادة سيباو وبايلك التيطري كانت تتم عن طريق مرساها[1] كما أن هذه العلاقات التجارية الداخلية قامت عبر شبكة من الطرقات منها الطرق الرئيسية: المعروفة بالطرق السلطانية والتي تربط بين الجزائر وعواصم البايلك، فهذه كانت تؤمن حركة المبادلات التجارية بالإضافة إلى طرق الثانوية التي كانت تربط الجزائر وأهم مدن وقرى دار السلطان، اعتنى بها الحكام لتسهيل التنقل سواء أفراد أو بضائع من وإلى الجزائر[2]

1- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص 28.

2- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص 87.

أما المواد التي كان يتم تداولها من التجارة الخارجية فهي خليط من الضروريات والكماليات حيث أنها كانت تستورد من أوروبا الأقمشة والخردوات وبعض المنتوجات الصناعية بالإضافة إلى المواد الغذائية مثل الملح كذلك الحديد والرصاص والنحاس والكبريت وملح البارود فكانت المبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريقين: الطرق البحرية التي كانت تربط الجزائر بموانئ ليفورنة وجنوة ومرسيليا وتطوان وتونس وقابس وطرابلس وأزمير، فكان ميناء الجزائر يستقبل جل البضائع المستوردة عن طريق البحر[1] ويعاد توزيع الجزء منها على الأسواق المحلية بالإضافة إلى الطرق البرية التي تستعمل فيها قوافل الصحراء التي تربط بين أسواق بلدان شمال إفريقيا والساحل السوداني التي كانت باتصال مع الأسواق الجزائرية في التل والصحراء بكيفية منتظمة كل سنة أو سنتين[2].

وأهم الطرق الخارجية التي تجوبها السلع لدخولها إلى السوق[3]:

1/الطريق العرضاني الشمالي الذي يربط تونس بفاس مرورا بقسنطينة وسطيف والجزائر تلمسان ، وهران.

2/ الطريق العرضاني الأوسط يربط قفصة بمدينة فكيك مرورا بمدن بسكرة والاغواط والبيض.

3/ الطريق العرضاني الجنوبي يربط نقطة بتافيلالت مرورا بأهم واحات الجزائر.

4/الطريق القطري الغربي يربط واد سوف بالعاصمة ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة.

5/الطريق الشرقي يربط واد الميزان بتونس مرورا بالأغواط بوسعادة قسنطينة.

6/ طريق واد سوف يتصل بالطريق العرضاني الجنوبي وهو صعب.

7/ طريق غاط عين صالح الجبلي وسهلي[4].

1- أمين محرز: المرجع السابق، ص 197.

2- المرجع نفسه، ص 198.

3- ينظر الملحق رقم (05).

4- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص-ص 67-68.

الفصل الثاني: نظام الأسواق الجزائرية وعملتها.

المبحث الأول: تنظيم ومراقبة الأسواق.

المبحث الثاني: الضرائب وانواعها.

المبحث الثالث: العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية.

المبحث الأول: تنظيم ومراقبة الأسواق

عرفت الأسواق الجزائرية خلال العهد العثماني، تنظيمات ومراقبة محكمة، وهذا لربما يعود الى منع المنافسات الغير شريفة ضمن كل تنظيم حرفي، كما توفق التضامن بينهم والفضل في ذلك يعود الى[1]:

1- المحتسب:

يعرف المحتسب بأنه خليفة الباشا يعمل كأحد الموظفين الإداريين إلى جانب القاضي وشيخ البلد وضابط الإنكشارية وباختصاصه شؤون الأسواق، وتحديد الأسعار يشاركه القاضي أحيانا لأننا حضرنا على شبه محضر بتاريخ 1110هـ/1698م يؤكد ذلك، ونصه وقعت الموافقة مع عبد الله محمد ابن الحاج يوسف القاضي، وسليمان المحتسب، بأمر صاحب السعادة بأن يكون رطل السمن 80 درهما، ورطل الزيت دينارين وثمانية دراهم.[2] فحسب قانون أسواق مدينة الجزائر يحظى بمكانة مرموقة ويعتبر من الشخصيات الإدارية المهمة والنشطة، مرتبط بالقضاء والافتاء وهذا لما يعرض عليه من شكاوي وبالتالي كان من واجبه سن قوانين خاصة بأن يلتزم المتعاملون بالاحترام في الأسواق[3]، وتعتبر وظيفة المحتسب من الوظائف الدينية ارتبطت مهامه بالحسبة[4] حيث قال عز وجل "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ"[5] واستمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الاتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة، فكانت سلطته تخول له مراقبة كل ما يباع من مأكل وملبس ومصنوع أو مشروب[6]، فهو بمثابة الناطق الرسمي للقاضي وهو الحارس والمسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستوى المادي والأخلاقي، واتسعت صلاحيته في العصر الوسيط بوجود الأسواق فالسوق بما يتضمنه من بضائع وأسعار من مسؤولية المحتسب، فمهمته مراقبة المكاييل والموازين

1- عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص. 92.

2- موسى لقبال: **الحسبة الذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها**، الجزائر، 1971، ص. 86.

3- عبد الله بن محمد الشويهد: المصدر السابق، ص-ص. 16-17.

4- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص. 106.

5- سورة آل عمران: الآية 104.

6- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص. 187.

والنشاط التجاري والحرفي، كالتأكد من جودة البضائع وتقييد الأسعار، لذلك نراه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق، كذلك من مهامه تنظيم السوق من خلال ترتيب الصناع[1]، ولعب المحتسب دورا عظيما في البلاد الإسلامية، فقاوم الاحتكار والغش بجميع انواعه، مما هو مذكور في الحسبة[2]، وكثيرا ما كان يتجول في الأسواق وهو حامل للميزان بغرض معاينة نوعية المنتجات والكميات المعروضة فيه والتأكد من عدم تحايل التجار وتلاعبهم بالأسعار وفق أحكام القضاء وينال مقابل عمله هذا نسبة من ثمن البضائع الواردة في السوق[3]، كما أسهم في تسعير بضائع معينة كالمواد التي كانت من احتكار الدولة كالزيت والصابون ومراقبة جودة الخبز ومعاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور، كما يسهر على المصلحة العامة لسكان المدينة كصيانة الشوارع ويحضر على الحمالين حمل الاثقال، وله صلاحيات الأمر بتدمير البنايات القديمة ويسهر على انارة المدينة[4]. وفي غالب الأحيان كان يقع اتفاق بين أمين الأمناء والمحتسب حول تحديد أثمان السلع في السوق فاتفقوا على يكون رطل السمن بثمانين درهم، كما حضر المحتسب جلسة تسعير الزلابية مع أمين الأمناء[5]. كما أنه عمل على مراقبة نوعية وجودة المنتوجات والسلع المعروضة في الدكاكين والأسواق ويحارب المضاربة والمطففين في الكيل والميزان.[6]

وتجدر الإشارة في الأخير أنها تظهر أهمية المحتسب في مراقبة السوق وهذا لما يتعرض له من تدليس، وغش وربا، ومن أمثلة الغش التي كانت تمارس في السوق بيع الخبز ناقص الوزن، وخلط العسل الجيد بالرديء ومزج اللبن بالماء والزيت القديم بالجيد[7].

2- أمين الأمناء:

1- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 107.

2- عبد الرحمان دويب: **تاريخ المدن**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1ن ص 57.

3- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 19.

4- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص-ص 108-109.

5- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 187.

6- حسن كشرود: المرجع السابق، ص. 203.

7- كمال أبو مصطفى: جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريس، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1997، ص 72.

يعود تواجد هذا المصطلح في الجزائر إلى ما قبل 1608م واستمر إلى غاية القرن 18، فكان يعمل بمثابة الكاتب الخاص للداي في حين يرى ابن المفتى أن مهامه مراقبة الأسواق وكل ما يخص المكاييل، كما أنه المسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي وعلى النظام الضريبي فهو بمثابة السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية[1]، فحاله حال المحتسب يهتم بما يعرض في السوق يتشاور مع موظفي الديوان، ويسمع ملاحظات وكلاء المهن وأمناء الحرف، كما أنه لديه صلاحية أن يعوض المحتسب عند غيابه ويحرص على تطبيق أحكام المجلس الشرعي كأسعار المكوس والرسوم، ويسجل ما تم الاتفاق عليه[2]. كما أنه مكلف بعملية التنسيق على محورين فيعمل على مساعدة شيخ البلد في تحصيل الضرائب كما كانت له علاقة مع الداي[3]، فمن ضمن العائلات التي تولت هذا المنصب عائلة ابن الشويهد التي توارثت منصب أمين الأمناء في القرن 17 حتى القرن 18، وأول من تولاه هو سليمان الشويهد الذي كان تاجر، وآخر من تولى هذه الوظيفة هي أسرة مصطفى الشويهد عام 1750م[4]، فكانت عبارة عن منصب متوارث.

3- شيخ البلد[5]:

هو بمثابة المسؤول والمشرف على السكان، والنقابات المهنية فيلعب دور الوسط بين رؤساء هذه الطوائف ليعالج قضايا مشاكلهم، ويلبي احتياجاتهم كما أنه يستلم الضرائب والرسوم من طرف الأمناء ليوضعها في الخزينة العامة، وبذلك يصبح همزة وصل بين الطوائف العرقية والنقابات الحرفية وبين سلطات الإيالة[6]. فيعد شيخ البلد من الموظفين

1- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص-ص 181-182.

2- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص-ص 16-17.

3- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 188.

4- عبد الله بن محمد الشويهد: المرجع السابق، ص-ص 183-184.

5- شيخ البلد: هو بمثابة المشرف على السكان و النقابات المهنية، فلعبت دور الوسيط بين رؤساء هذه الطوائف، و يامن هذه المهن ليعالج قضايا مشاكلهم و يلبي احتياجاتهم كما انه يستلم الضرائب و الرسومات من طرف الأمناء ليضعها في الخزينة فهو بمثابة همزة وصل بين الطوائف الحرفية و النقابات الحرفية، و بين سلطات الايالة. ينظر: حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص.ص 186.187.

6- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص-ص 186-187.

المهنيين الذين يختارون من ذوي المكانة والنفوذ[1]، كان يسهر على الأمن العام، وعلى انتظام المبادلات التجارية ويقوم مقام الوسيط بين السلطات وأهل السوق، يساعده في عمله نقيب وكاتب[2].

ومن مهامه السهر على الجانب الأخلاقي ومعاقبة المستهترين، وقد امتدت صلاحيته إلى المجال الاقتصادي، وذلك بمراقبة الحرف والصنائع وجباية الضرائب من أصحاب الجماعات الحرفية مرة كل شهرين، كما يقوم بالفصل في النزاعات، كما وجد مساعد لشيخ البلد عرف بالشاوش، يقوم اختياره من عالم الأسواق أو خارجه[3]، كما يساعده أيضا المجلس البلدي، وكان مقر شيخ البلد قريب من أهل الصنائع والحرف حتى يراقب ما يجري في عالم الأسواق، فكان له مكتب عبارة عن همزة وصل بين السكان والمدينة وهو المشرف على نظافة المدينة وصيانة الطرقات وكانوا يخضعون لسلطته جميع الموظفين، كقائد الشوارع والعيون وقائد الزبل[4].

وبما أننا تكلمنا على الأسواق من النواحي كلها فإننا نتكلم على مهمة جمع القمامات والزبل والسهر على نظافة المدينة والسوق على وجه الخصوص، من مهام موظف يدعى قائد الزوبية أو الزبل أي شرطة العمران على عصرنا الحالي بشرط أن يكون من العنصر المحلي، كما أنه يحظى بمساعدة من طرف ثلاثين شخصا مكلفون بالنظافة[5]، وكان قائد الزبل يرصد على كل شخص لا يحترم قانون النظافة كرمي الأوساخ في الأماكن والمرافق العمومية الممنوعة، فيطبق عليه عقوبة الجلد أو دفع الغرامة[6]، وكل النشاطات التي تنتج عنها أضرار مهما كانت طبيعتها كالروائح الكريهة والضجيج، كانت كلها تقع خارج المدينة، بالإضافة إلى ضرورة توفير المياه في المدابغ ويجب أن تكون قريبة من المسالخ وإبعاد

1- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص 44.
2- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص 96.
3- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 98.
4- المرجع نفسه، ص 99.
5- حنيفي هلايلي: **أوراق**.....، المرجع السابق، ص 99.
6- المرجع نفسه، ص 99.

الروائح الكريهة الناجمة عنها، بحيث أنهم حرصوا على إبعادها بأقصى حد[1].

المبحث الثاني: الضرائب وأنواعها.

كان النظام الضريبي في الفقه الإسلامي يشكل إلزاما دينيا من نوع مادي، جعله القرآن الكريم إحدى الفرائض الإسلامية التي يخضع إليها المسلمون تحت اسم الزكاة، ليس هذا فحسب لكن هنالك رسوم أخرى في النظام الضريبي التقليدي المنبثق من شريعتنا الإسلامية، ويتم اللجوء إلى هذه الأنواع من الجبايات لتلبية خزينة الدولة[2]، وبالتالي أصبح النظام الضريبي ضروري لأنه المصدر والمورد الأساسي والرئيسي لدخل الدولة، فعرفت تنوع وهذا لسد حاجياتها، فلعبت رسوم النقابات المهنية والدكاكين دورا في جمعها بالإضافة إلى حقوق الديوانية التي تفرض على البضائع المصدرة والمستوردة[3]، ويشير قانون أسواق مدينة الجزائر إلى الاتفاق الحاصل بين جماعة الحرفيين بمدينة الجزائر سعيا منهم لتنظيم واستخلاص الرسوم على أن يعين في كل سوق شخص يتولى جمع ودفع مستحقات الرسوم إلى المخزنجي، لكي لا يكون هنالك مشاكل، فوافق الداي احمد باشا (1695-1699)[4]، فعرف النشاط الاقتصادي بالجزائر وجود منطقة حضرية تحتوي على كم هائل من الأسواق والحوانيت، والجماعات المهنية وميناء متميز بنشاطه مع الدول الأجنبية التي فرضت عليها العديد من الضرائب والرسوم[5]، إلا أن ما كان يميز النظام الضريبي هو انعدام الدقة في التسمية حيث لم تعرف الضرائب بأسماء خاصة ماعدا بعضها، وأطلقت عليها عبارة المغرم[6].

1- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق هي:

1- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 257.

2- جميلة مشرفي: المرجع السابق، ص-ص 21-22.

3- بغداد خلوفي: المرجع السابق، ص-ص 39-40.

4- ارزقي شويتام: **أوراق في تاريخ**، المرجع السابق، ص 194.

5- عمر حرفوش: الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، الإدارة المركزية نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2008-2009، ص 199.

6- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 234.

أ- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

كانت النقابات المهنية تضم مجموع الصناع وكذلك الطوائف العرقية التي تدفع مغارمها عن طريق أمنائها[1]، ولقد كان ملزما على أصحاب النشاط الاقتصادي في المدن دفع ضرائب ورسوم على النشاط، والتي كان يجمعها الأمناء[2]، فيقوم أمناء النقابة بمد الخزينة بمبالغ مالية ويعطون موظفي الدولة مواد مصنعة مجانا، لتوفير الخدمات الاقتصادية، حيث مد حدادي مليانة الأوجاق بما يحتاجه من سروج وألجمة[3].

كما كانت جل الأعمال خاضعة للأمناء[4]، واليهم يرجع تسيير أصناف صناعاتها، بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة، وبمقتضى نظام مالي خاص، لكن بدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر اصبح شيوخ البلد في المدن هم من يتولى مسؤولية الضرائب واحيانا مع الأمناء لاستخلاص جل الضرائب اللازمة على الجماعات الحرفية[5]، وحتى الدكاكين التجارية التي كانت تفرض عليها رسوم وهي ضريبة شهرية تقدر بـ 30 سنتيما[6]، وقد كانت بايلك الجزائر تحتوي على عدد من الحرف والصناعات في مدنها وكانت أغلب المدن تضم ستة أمناء، حيث كانت قيمة الرسوم ثابتة وفقا للحرفة الممارسة من قبل الأفراد تقدر بـ 1 الى 3 بوجو للشخص، حيث كان يدفع الصناع والحرفيون رسومهم عينيا ومعظم

1-ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثمانية(الجزائر-تونس-طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر هجري، و من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي، حوليات الاداب و العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية و الثلاثون، 1431هـ/2010م، ص 23.

2- توفيق دحماني: المرجع السابق ص 188.

3- ناصر الدين سعيدوني: **الملكية و الجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني**، البصائر للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص. 145.

4- الأمين: يتم تعيينه من طرف السلطان باتفاق مع كبار ممثلي الحرفة، و الامين و نائبه و مساعده كانوا يعينون بحضور ارباب الحرفة و كان يساعده نائبه في مهمته مثل الحرفة و مراقبة الإنتاج و جمع الضرائب، و تمثلت مهمته في الحرص على الامن و الاستقرار داخل الحرفة. ينظر: حياة قرابن وسعاد بن حركات: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في أواخر العهد العثماني 1800-1830، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ، تخصص حديث و معاصر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2015-2016، ص 35.

5- توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 188.

6- جميلة مشرفي: المرجع السابق، ص 143.

الأمناء يتعاملون مع البايلك، فكانت هناك بعض الإشارات الى قيمة الغرامات والضرائب التي كانوا يدفعونها لخزينة الدولة، فبلغت غرامة محمد القزداري عام 1762 مائة دينار ذهبا، أما الغرامة التي دفعها أمين الصابونجية، فكان قدرها تسعة وعشرين ريال بوجو[1].

كما تعرضت الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر الى ضريبة "الوطاق" بمعنى الخيمة، أي كانت تفرض على الحرفيين المختصين في صناعات مشابهة لها مثل جماعة "البرادعية" صانعي سروج الخيل و "الفحامين"، كما كانت هنالك ضريبة خاصة بالحراسة الليلية، كما فرضت على أفران طهي الخبز ضرائب[2]، كل هذه الضرائب كان شيخ البلد مكلف بجمعها من أمناء النقابات المهنية الموجودة بالمدن الكبرى، حيث بلغت في 1822م حوالي 3.000 دولار إسباني، كما كان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري[3]. بالإضافة إلى بيع الخمور التي كانت تعتبر من النشاطات التجارية وكل حانة ملزم بدفع اثنين دورو إسباني أي ثلاثين فرنك ويدفع عن كل برميل خمر 6 فرنكات، بالإضافة الى مبلغ الكراء إذا كان المحل تابعا للدولة[4]. كما انها كانت تفرض ضرائب على الحوانيت فيدفع كل حانوت شهريا حوالي ستة سوردي[5]، وهذا ما جعل "هايدوا" ينفي بوجود أي مؤسسة في مدينة الجزائر تسهر على المصلحة العامة كرؤساء النقابات المهنية[6].

ب- رسوم الأسواق (المكس[7]):

1-توفيق دحماني: المرجع السابق، ص.ص 189-190.

2- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 185.

3-ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**.....، المرجع السابق، ص 138.

4-ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**، المرجع السابق، ص 101.

5- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 71.

6- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 95.

7- المكوس: المكس هي الجباية، مكسه، يمكسه مكسا، المكس دراهم تؤخذ من بائع السلع في الأسواق بالجاهلية، يقال العشار صاحب مكس و المكس ما يأخذه العشار، وسمي المكس الضريبة الاتاوة. ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، ج 6، ص 220.

تمس المنتوجات الفلاحية الموجهة للأسواق سواء كانت أسواق أسبوعية او موسمية الخاضعة لمراقبة البايلك في شكل قيمة نقدية، أو تستخلص في شكل كميات السلع المعروضة للمبادلة، كالجلود، الخشب، الفواكه، الحبوب، الصوف، الزبدة. ويتولى جمعها ما يعرف بقائد السوق (خوجة الرحبة)، ومن اهم رسوم الأسواق نذكر حق "العسة" أو حق "البزرة" التي تلزم بها القبائل البدوية لأنها تتوجه لمناطق التل لبيع انتاجها الزراعي[1]، وحق العسة متمثلة في غرامة أو معونة كانت تفرض على هذه القبائل المعتمدة في نشاطها على الرعي، حيث تفرض عليهم عند تنقلهم من إقليم إلى آخر من الجنوب إلى مناطق البايلك في الشمال في فصل الصيف، ويتمثل حق العسة في الخرفان، الجمال، البرانس، الحياك، السجاد، الغزلان، ريش النعام[2]، إلا أنها تختلف مقادير رسوم المكس على الأسواق في المدن والبوادي فيشرف على كل سوق قائد ينصب لجمع الجباية وعلى كل سلعة موظف يراقب الدخول والخروج لأخذ رسوم المكس، فحمل التمر يتوجب على صاحبه خمسون درهما، وقنطار الأرز يستخلص عليه عشرون درهما[3].

ج- الضرائب الاستثنائية:

خضعت التنظيمات الحرفية والبرانية الى ضريبة رأس العام، وكان شيخ البلد يشرفون على جمعها، تكون سنويا مع حلول العام الجديد، كما فرضت على الجماعات الإنتاجية خدمات اجبارية لخدمة البايلك كجماعة البرادعية وجماعة الجزارين التي تقدم كل أسبوع خروفين ونصف للآغا.[4]

- رحبة الزرع 64.4
- دلال أسواق الخياطين 64.5
- الفكاي 33
- الحوكي 12
- سوق القبايل 8.5
- الجواج 6

1- ناصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية**، المرجع السابق، ص 182.

2- توفيق دحماني: المرجع السابق، ص ص 192-193.

3- ناصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية**، المرجع السابق، ص 148.

4- عائشة غطاس : المرجع السابق ص 241.

- الصفار 23
- القزدار 23
- الفحام 13
- الجلاب 17
- الحمامات 12.5
- التبان 5.5
- اللبان 5.5
- الخراز 5.5
- الجرابة 5
- حمال الرمانة 4.5[1]

د- غرامة العسة:

من بين القضايا التي لقيت اهتمام هي توفير الأمن، فكان هنالك إسهام إلزامي فرض على الحرفيين والتجار من أجل الحراسة الليلية للأسواق، بالإضافة إلى مبلغ مالي يختلف من جماعة لأخرى، ويبقى الحرفي مطالبا بها حتى بعد وفاته، حيث يقتطع من التركة غرامة في عسة الدكان ريال واحد من تركة الحاج جلول التماق[2].

كما كانت تفرض على بعض القبائل المتنقلة مقابل السماح لها بالتردد على الأسواق، كانت تعرف بضريبة العسة أو المعونة بمناطق التيطري القريبة من المدينة وتزداد في مقدارها بالنسبة للعشائر المعادية للبايلك كأولاد نايل، الشراقة الذين يدفعون رسم يقدر ب 3150 خروفا و 270 جرة زبدة، و 40 جمل بالإضافة إلى مبلغ مالي قدر ب 2700 ريال[3].

هـ- ضريبة الغرامة أو مغرم المخزن:

كان يدفع ضريبة الغرامة حوالي ثمانية وعشرين جماعة، وفي وقت معين حددت بعبارة اللي يغرم من الراتب إلى الراتب أي مرة كل شهرين، وأهم مبلغ ما دفعته جماعة الفكاهين (بائعو الخضر والفواكه) اثنين وخمسين ومائتي ريال، ثم ما دفعه الدلالون بسوق الخياطين قدر بسبعة عشر ومائة ريال، أما أدنى مبلغ دفعة جماعة الحلفاوية أحد عشر ريالا، في حين دفعت جماعة القوقجية والمقايسية والعطارين مبلغ قدر بـ: ثمانية وثلاثون ريالا، ودفعت

1- عائشة غطاس : المرجع السابق ص 241.

2- المرجع نفسه: ص 238.

3- ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**.....، المرجع السابق، ص 484.

جماعة الحفافين والعطارين سبعة وثلاثون ريال[1].

و- ضريبة الوطاق:

هذه الضريبة فرضت على الجماعات التي عينت بالخدمات، سميت بالوطاق، وهي خاصة بالحراسة الليلية كجماعة البرادعية والدخاخنية والفحامين والفخارين وحتى الكواشين[2].

ومن خلال ما تم ذكره، نستنتج أن رسوم الأسواق أدت خدمات لا تذكر بالنسبة للنظام المالي الجزائري، فهي الوسيلة لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك وهي الوسيلة المثلى لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية، كما أنها العامل الأساسي في إشعار السكان بوجود السلطة المركزية، ذات التأثير القوي في الحياة الاقتصادية[3].

المبحث الثالث: العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية:

1- العملة الجزائرية[4]:

لما كانت النقود وسيلة للتعامل بين الناس وثروة ذات قوة وتأثير فهي من أهم أسس الحياة الاقتصادية فأي دولة يقوم اقتصادها بالنقود، فالسكة[5] ترتبط بالسياسة الاقتصادية والسلطة، ولكل عصر نظام ونموذج اقتصادي لنفهم من خلاله السياسة الاقتصادية والنقدية لأي دولة[6]، لذلك اتجه الفكر الاقتصادي إلى البحث عن الاستعاضة عن السلع كوسائط للتبادل بما يسهل حمله وتكبر قيمته، فاهتدي إلى المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس ووجد فيها أسباب التغلب على الصعوبات التي كانت تصاحب السلع كوسائط للتبادل، فساد التعامل بها[7]. وأن موضوع الأسواق يفرض علينا التطرق إلى أهم ما ينتج عن هذه العملية

1- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص-ص 234-237.

2- المرجع نفسه، ص 239.

3- ناصر سعيدوني: **الملكية والجباية...**، المرجع السابق، ص 150.

4- ينظر الملحق رقم (06).

5- السكة: يقصد بالسكة تلك القطع النقدية المعدنية على اختلاف أنواعها وأوزانها ومعادنها التي يتعامل بها الناس في مختلف مجالاتهم التجارية والمالية. ينظر محمد رأفت النبراوي: "النقود القديمة الإسلامية للمقريزي"، **مجلة العصور**، مج3، 1988، ص 125.

6- سيد محمود السيد محمود: **النقود العثمانية تاريخها-تطورها- مشكلاتها**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003، ص-ص 11-12.

7- عبد الله بن سليمان بن مشيع: **الورق النقدي تاريخه-حقيقته-قيمته-حكمه**، ط1، 1391هـ/1771م، ص 35.

وهي النقود، فهي تعتبر المطلب الرئيسي ولا غنا عنها في الأسواق.

فالنقود في العهد العثماني وفي كل الأسواق الجزائرية وغيرها كانت تمثل احكام المبادلة، فهي تلعب دور الوساطة في مبادلات السلع، فالنقود مقبولة قبولا عاما من الأفراد القادمين إلى الأسواق، كما أنها الوسيلة المناسبة لتسوية المبادلات والديون لذلك يطلق عليها اسم القوة الشرائية، فهي بمثابة الركائز الأساسية في تحديد قيمة السلع، بالإضافة إلى أن النقود تمثل احدى وسائل الادخار[1].

كما تكمن أهمية النقود اقتصاديا في كونها المعيار الحقيقي للنظام الاقتصادي الخاص بالدولة، فهي تعتبر بصورة واضحة عما يصيب هذا النظام من قوة وضعف، فالدول التي تملك نظاما اقتصاديا قويا تضرب نقودا جيدة العيار وتلقى رواجا تجاريا كبيرا، أما الدول ذات النظام الاقتصادي المضطرب فإن نقودها تعكس هذا الاضطراب وبالتالي تفقد هذه النقود قبولها التجاري وتداولها بين الناس[2]. حيث أولت الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني اهتمام كبير للعملة التي أصبحت أساس التعامل التجاري في الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، فكانت متنوعة منها ما هو محلي ومنها ما مصدره أجنبي.[3]

وبما أن النظام المالي للإيالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النقدي، فقد أصبح من الضروري التعرف على أوضاع العملة[4] وأنظمتها المختلفة[5]، ففي العشريات الأولى للجزائر العثمانية كان ما يعرف بتعايش العملة الجديدة المضروبة في الجزائر مع قطع النقد الموروثة عن السابق، إلا أن العملة الزيانية المسكوكة في تلمسان بقيت مستعملة في مدينة

1- يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 98.

2- فهيمة رزقي: سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيربا قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 12.

3- وحيد حسن خنيش: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني الجيش أنموذج، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص23.

4- العملة: هي الكلمة الاصطلاحية للنقود أو ما يقوم مقامها، وتنقسم النقود إلى قسمين: معدنية وورقية. ينظر محمد باقر الحسيني: **تطور النقود العربية الاسلامية**، ط1، بغداد، 1969، ص 14.

5- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص 79.

الجزائر وحتى في وسط غرب البلاد إلى جانب قطع نقدية مختلفة الأصل[1]، وبالتالي يمكن أن تكون العملة حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي أو الخارجي، كما انها لها مدلولات حضارية لا يمكن إهمالها، فهي تعطي صورة صادقة للتطور الحرفي بالبلاد[2]، أما في النصف الثاني من القرن 16 تركز ضرب العملة في مدينة الجزائر إلى جانب تلمسان التي بقيت تسك الدنانير الزيانية باسم السلطان العثماني حتى بداية القرن 17[3]، هذا ما جعل هايدوا يقول ان النقود التي كانت تتداول في الجزائر متعددة كتعدد اللغات[4]، ومن اهم العملات التي كانت الايالة الجزائرية تعتمد عليها العملة المحلية التي كانت تضرب بدار النقود التي تعرف عادة بدار السكة الواقعة بالقرب من قصر الباي، غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي[5] سنة 1817م مقرا جديدا بالقصبة[6]، حيث كانت مراقبة سك العملة وقيمتها من اختصاص الخزناجي[7] وهذا نظرا لأهمية القضايا المالية[8].

فشكل العملة في إيالة الجزائر كباقي العملات الإسلامية اذ تحتوي على نقود جميلة مزينة بحروف عربية ويكتب عليها من جهة ضرب بالجزائر مع الإشارة لسنة السك وتميزت بالشكل المستدير، وبالتالي تبقى العملة ذات الرمز الاجتماعي للثروة الذي ينظم تقسيمها ما بين الأفراد لذا تكون العملة دليل على وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد وتصوير

1- المنور مروش: المرجع السابق، ص 32.

2- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**، المرجع السابق، ص 79.

3- المنور مروش: المرجع السابق، ص 33.

4- صالح عباد: المرجع السابق، ص-ص 343-344.

5- الداي: يعتبر بمثابة رئيسا للحكومة ويساعده الديوان في عمله. ينظر: عزيز سامح ألتر: **الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا**، تر: محمود عامر علي، ط1، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص-ص- 405-406، وللمزيد أنظر حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، المصدر السابق.

6- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**....، المرجع السابق، ص 79.

7- الخزناجي: المتصرف في خزينة الدولة، يقوم بتسليم المداخيل ويشرف على الانفاق يساعده في مهامه امين السكة وبعض الموظفين من الحضر واليهود ويعتبر الوزير الأول ويخلف الداي في حالة غيابه. ينظر: مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، ص 183.

8- ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد**...، المرجع السابق، ص 127.

سيكولوجيا لها[1]، فامتازت العملة الجزائرية بتنوع مادتها واختلاف قيمتها[2].

فكانت الجزائر تسك النقود بثلاثة أنواع وهي: العملات الذهبية وهي السلطاني[3] ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه[4]، فقيمتها أقل من الدنانير السلطانية وكذلك تضرب في الجزائر تستخدم من الذهب الجيد وقيمتها 14 درهم حيث يذكر هايدو أن العملة التي كانت جارية عند إقامته في الجزائر في القرن 16 كانت تتكون من نقود ذهبية وفضية بالإضافة إلى النحاسية[5]، أما العملة الفضية هي البوجو[6] ويساوي ثلاث بدقة شيك[7] أو 24 موزونة ويزن البوجو 10 غرامات أو مابين 178.50 و 188 حبة ويقدر البوجو ب 1000/860 أي أن قيمة 8.74 فرنك[8]، في حين كانت العملة النحاسية البرونزية تتكون من الخروبة[9] وريال درهم الصغير، ونروج دراهم صغار، والأسبر النحاس والفلس وكان الريال دراهم صغار يساوي قبل 1816م ما بين 1.115 فرنك و 1.125 فرنك وأصبحت قيمته تساوي فرنك 0.62.[10] والدرهم والخروب تضرب في الجزائر فقط[11]

1- حسام صورية: المرجع السابق، ص-ص 154-155.

2- ناصر الدين سعيدوني والمهيدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 27.

3- السلطاني: هو الدينار الذهبي الجزائري و اتخذ هذا الاسم نسبة الى السلطان العثماني، و يعرف أيضا بلفظة "ألتين" عند العثماني و معناها النقد الذهبي اما الأوروبي اطلق عليه سكوني الجزائري ووزنه 3.50غ الى 3.25غ ينظر: فهيمة رزقي: المرجع السابق، ص 56.

4- مؤيد محمود حمدان المشهداني وسلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، **مجلة الدراسات الحضارية**(مجلة علمية محكمة)، مج 5، ع16، 1434هـ-2013م ص 423.

5- مروش المنور: المرجع السابق، ص ص 38-39.

6- البوجو: كلمة تركية تعني النصف bucuk او bugu و الريال بوجو يسمى بالبتاك قورد الفضي يعادل ثلاث قطع من بتاك شيك او ما يسمى بالدراهم التي ضربت 1686، ينظر: حسان كشرود: المرجع السابق،ص 43.

7- بدقة شيك: تعني بالتركية الدرهم الأبيض و في اللغة الاغريقية aspros وهو تعريف لكل عملة فضية بيضاء شاع استعمالها بإيالة الجزائر. ينظر: حسان كشرود: المرجع السابق، ص 43. للمزيد ينظر نصر الدين سعيدوني.

8- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص 281.

9- الخروبة: اسم فاكهة تعرف بالخروب تعتبر الوحدة الأساسية للنقود النحاسية، و يطلق عليه الاوربيون مصطلح يورب و هي عبارة عن خليط من النحاس و الفضة و قيمتها تساوي نصف موزونه، انظر: فهيمة رزقي: المرجع السابق، ص 43.

10- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ص 192-193.

11- مروش لمنور: المرجع السابق، ص 39.

جدول رقم 1: يمثل قيمة النقود الذهبية المتداولة:[1]

			L.Merouche	P. Ernest Picard	Tachrifat L. Merouche	L.Merouche
	النقود الذهبية	غرام من الذهب	مايعادل من نقد مازونة	مايعادل من بتاك شيك	مايعادل من ريال بوجو	ما يعادل من بياستر
N.Saidouni L.Merouche	سلطاني القديم Sequin Algérien	3 الى 3.5	108 موزونة	13.5	4.5	02
L.Merouche	سلطاني الجديد Nouveau Sequin Algérien	3 الى 3.5	108 موزونة	6.5 ثم 8 الى 9	2.25	02
	نصف سلطاني Demi Sequin	1.5 الى 1.75	54 موزونة	6.75	1.125	01
	ربع سلطاني	0.75 الى	27 موزونة	3.375	0.568	0.5

1- حسان كشرود: المرجع السابق، ص 43.

				0.87	

الجداول التالية توضح: أهم النقود الذهبية والفضية والنحاسية وقيمة كل عملة:

جدول النقود الذهبية الجزائرية[1]:

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود
– السكة الجزائرية أو السلطاني	– 8.5 بدقة شيك 13.5 بدقة شيك 10 بدقة شيك أو 11 فرنك 9 إلى 10 بدقة شيك 8.5 فرنك 28.66 فرنك
– نصف السكة أو نصف السلطاني	– 6.75 بدقة شيك أو 14.28 فرنك 4.449 فرنك
– ربع سكة أو ربع سلطاني	– 3.60 بدقة شيك 3.80 فرنك 7.16 فرنك
– السلطاني الجديد	– 8.89 فرنك

جدول النقود الفضية الجزائرية.[2]

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية
– ريال، بوجو، أو بدقة قوردة، أو قرش الجزائر أو قرش صغير	3 بدقة شيك أو 1.86 فرنك 1.80 فرنك– 1.60 فرنك– 0.75 فرنك
– ربع بوجو	– 0.471 فرنك، 0.45 فرنك

1– نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص 193.

2– نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص194.

– ثمن بوجو	– 0.375 بدقة شيك
– زوج بوجو أو دورو[1] الجزائر	– 6 بدقة شيك، 3.723 فرنك
– بدقة شيك أو ريال درهم[2]	– 0.45 فرنك، 0.578 فرنك، 0.33 فرنك ، 8 موزونة
– نصف بدقة شيك	– 0.31 فرنك، 0.17 فرنك، 4 موزونة
– الصائمة	– 50 أسبر
– الموزونة	– 0.125 بدقة شيك، 0.75 فرنك
– زوج موزونة	– 0.25 بدقة شيك، 3.155 فرنك

جدول النقود النحاسية الجزائرية.[3]

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية
– خروبة	– 0.16 بدقة شيك، 0.3875 فرنك
– غرامس دراهم صغار	– 0.0134 فرنك
– زوج غرامس صغار	– 0.0053 فرنك
– أسبر شيك[4] أو دراهم صغار	– 0.0026 فرنك

من خلال ما تبين توضيحه، هنالك تدعيم للعملة المحلية في ميدان التعامل النقدي، حيث نالت ثقة التجار واقبال الأهالي عليها بشكل كبير نتيجة عاملين: كقوة الاستعمال

1– الدورو: وهي قطعة نقدية فضية تعادل زوج بوجو. ينظر: بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ج1، ص776.

2– الدرهم: هو قطعة نقدية من الفضة، تعرف عادة بالبوجو أو ريال بوجو، ضربت هذه العملة بالجزائر. وكانت شائعة الاستعمال اليومي، حتى اعتبرت الوحدة النقدية الأساسية، وزنها 10 غرام. ينظر: المرجع نفسه، ص775.

3– نصر الدين براهمي، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، الأبيار، الجزائر، 2010، ص187.

4– أسبر شيك: "دراهم صغار" هي قطع خام من النحاس الذي يتم تبييضه، أو هو مزيج معدني تم صفيحه وتقطيعه بشكل غير متقن إلى مربعات غير منتظمة. حيث لا يكاد يرى نقشها. ينظر: نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص300.

اليومي، ومحافظتها على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، فعرفت العملة الجزائرية وجودها وحافظت على مكانتها[1]، فاعتبرت الفضة أكثر المعادن الثمينة طلبا[2]، فضلا عن هذا كله أصبحت العملة النقدية هي المعمول بها في التعامل المالي، بينما ظلت العملات الورقية مجهولة[3]. وكان هذا النوع من التعامل المالي يتم في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار من حضر ويهود، في حين امتنع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة فضلا على انها تكلفهم في بعض الأحيان خسارة مالية[4]، لكن رغم هذا لم يكن من الممكن توفير النقود بشكل كبير لتغطية احتياجات الأسواق نظرا للظروف الجغرافية والاقتصادية، فكان ضرب النقود وإيصالها إلى كافة جهات الدولة صعب للغاية إلا أنه كان من الضروري إيصال النقود التي تحمل شعار السلطة إلى كافة ارجاء الدولة، فأسسوا دور ضرب في المناطق القريبة من مصادر المعادن[5]، فكانت الجزائر سوقا حرة للتعامل النقدي الذي كان في علاقات تجارية مع عدة دول أوروبية، مما جعل التجار الأجانب والمسلمين يقبلون على ادخار العملات الجزائرية نظرا لقيمتها في حركية التجارة والصرف، فكانت العملة الجزائرية مظهرا من مظاهر السيادة لإيالة الجزائر[6].

2- العملة الأجنبية:

إلى جانب العملة الجزائرية كانت هنالك العديد من العملات الأجنبية رائجة في الجزائر آنذاك، كعملات إسبانيا والتونسية والمغربية.[7] وفي مقدمتها العملة الإسبانية التي كان لها نفوذ كبير خاصة بعد طرد الإسبان، بالإضافة إلى العملة العثمانية والإيطالية والبرتغالية[8]، ويعود ذلك لنشاط الجالية الأندلسية وحيويتها في المجال المالي، بالإضافة إلى الغنائم

1- المرجع نفسه، ص-ص 192-193.
2- حسام صورية: المرجع السابق، ص 155.
3- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص 206.
4- المرجع نفسه، ص-ص 196-197.
5- سيد محمود السيد محمود: المرجع السابق، ص 13.
6- حسان كشرود: المرجع السابق، ص 39.
7- نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص183.
8- فهيمة رزقي: المرجع السابق، ص66.

البحرية التي معظمها أكياس نقود إسبانية والتي بدورها ساعدت على انتشارها بشكل واسع[1]، فنجد كل من الدرهم أو الريال الإسباني، انتشر وسيطر على الأسواق، أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة في صنعه بمرسيليا وجنوة وبيزا التي تزود أسواق التعامل النقدي بالمدن العربية كبجاية ووهران وتلمسان، عن طريق التجار اليهود الذين يقومون ببيعه ونقله[2]، ومن أهم أسباب انتشار العملة الإسبانية بالإيالة الجزائرية نتيجة الأحداث التاريخية كان ينبثق من العلاقات القديمة، التي كانت تربط الجزائر بإسبانيا هذا ما جعل إسبانيا تستولي على أغلب المراسي الجزائرية[3]، فكل هذه الظروف هيأت لسيطرت الريال الإسباني على المعاملات النقدية في الجزائر، حيث كان يتمتع بثقة كبيرة لدى المتعاملين[4] ومن أهم العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي: الدبلون، دوكا[5]، الكرونة، الدورو الإسباني، الدرهم أو الريال الإسباني[6]. كما وجدت كذلك النقود الفضية الإسبانية التي تدخل عن طريق الشركات التجارية الأوروبية وبالخصوص ما يعرف بالقرش المكسيكي المعروف بقرش بومدفع[7]، ولكن كل هذه القطع لها قيمة غير ثابتة لأن باشوات الجزائر يرفعون قيمتها ويخفضونها حسب ضروريات الساعة.[8]

– كما تأتي العملة التونسية[9] في المرتبة الثانية بعد إسبانيا من حيث الانتشار، وذلك بحكم الجوار وتشابه نظام الحكم في البلدين، منها السلطاني التونسي ويزن 3.5 غرام من الذهب ، والريال التونسي، والخروبة، والدرهم الناصري، والفلس (أسبر)[10]، بالإضافة إلى

1- وحيد خنيش: المرجع السابق، 25.

2- نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص186.

3- المرجع نفسه، ص184.

4- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص71.

5- الدوكة: نقود قديمة تعود إلى أوائل العهد العثماني، بالجزائر من النادر العثور عليها. ينظر: نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص188.

6- المرجع نفسه، ص ص. 185-186.

7- حلمي عبد القادر علي: المرجع السابق، ص. 336.

8- جمال قنان: المرجع السابق، ص. 71.

9- ينظر الملحق رقم (07).

10- وحيد خنيش: المرجع السابق، ص. 25.

مختلف العملات المغربية التي كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرمة، على يد تجار فاس وتلمسان[1] كالسلطاني المغربي، والمزونة المغربية، والفلس المغربي.[2]

– فلقد كان حماية سعر التداول للنقود موضوع ذو أهمية ولذلك، كانت الدولة تتصرف في هذا الخصوص بشكل مشدد لأن فساد سعر التداول هو فساد للنظام الاقتصادي كله، واستقرار سعر التداول الرسمي للنقود هو الحماية للعلاقة بين الدولة والأهالي، أو حركة البيع والشراء وانتشار الفساد يهدد السلطة[3]، إلا أن النقود المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني سواء محلية أو أجنبية تعرضت للصعوبات، وهذا لعدم وجود استقرار للوضع الاقتصادي وسياسة بعض الدايات بحكم صلاحيتهم أن يقرروا قيمة العملة.[4]

1– نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص. 187.

2– صالح عباد: المرجع السابق، ص. 345.

3– سيد محمود السيد محمود: المرجع السابق، ص. ص. 28–29.

4– وحيد خنيش: المرجع السابق، ص. 25.

الفصل الثالث: دور بعض الفئات الاجتماعية في نشاط الأسواق.

المبحث الأول: نشاط اليهود في الأسواق.

المبحث الثاني: البساكرة وحراسة الأسواق.

المبحث الثالث: نشاط بنو ميزاب في الأسواق.

تعددت الطوائف والفئات الاجتماعية بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية[1] وكان من بينهما فئات ذات مهارة خاصة في إدارة الأسواق، والتي تعود على الأسواق بالرزق الكثير، حيث كانت هناك العديد من الجاليات بما فيها مسلمون ويهود، بصفة عامة ذوي مهارات فنية وحرفية خارقة، إذ تفننوا في مجال التجارة والصناعة[2] جذبتهم مدينة الجزائر للبحث عن العمل، كانوا يعرفون باسم البرانية[3] في ذلك الوقت[4] إذ اتخذوا مدينة الجزائر واسواقها قبلة لهم[5]، كانوا يبيعون الأعشاب الطبيعية، الفواكه، الفحم، الزيت والبيض[6]، حيث تخصص المزابيون والبسكريون الاغواطيون والقبائل في بعض المهن، خاصة في ميدان الأسواق مثل: القصابات، الطواحين، وعملوا كمزودين بالعبيد السود، كما تخصصوا في السقاية (حمل الماء) وحتى في تنظيف القاذورات والأوساخ[7]، ونظرا للدور البارز الذي عرفته هذه الفئات الاجتماعية في تسيير الأسواق لا يمكن ان نمر دون التعرف على هذه الفئات وأهم نشاطاتهم.

المبحث الأول: نشاط اليهود في الأسواق

كانت مدينة الجزائر تحتوي على 32 طائفة حرفية نذكر منها: طائفة اليهود[8] التي هي عبارة عن عناصر قليلة ساهمت في تشكل الهرم السكاني بالمدن الجزائرية وتحتل المرتبة الخامسة، فالبعض منهم ترجع أصولهم إلى يهود بني إسرائيل، استقروا في الفترة السابقة للإسلام، والبعض الآخر يعود إلى هجراتهم من الأندلس قدموا الى الجزائر هروبا

1- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص 66.

2- المرجع نفسه، ص 43.

3- البرانية: الأجانب عن المدينة، يأتون من المناطق الجبلية للعيش داخل مدينة الجزائر، فانهم يكسبون عيشهم من خدمة العثمانيين والأغنياء من السكان الأصليين. أنظر: عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص 88.

4- صالح عباد: المرجع السابق، ص 359.

5- ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 54.

6- المرجع نفسه، ص 89.

7- كورين شوفالييه: **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1548م**، تر: جمال حمادنة، ص 19.

8- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 184.

من اضطهاد النصارى[1]، فكانوا يتمتعون بالاستقلال ويعتبرون رعايا يمارسون جميع المهن في حدود القانون[2]، حيث بلغ عدد يهود الجزائر في نهاية القرن السادس عشر حوالي 5000 نسمة، وفي منتصف القرن السابع عشر ناهز عددهم 10000 نسمة من مجموع سكان المدينة[3]، حيث كان لهم حق فتح عدد محدود من المحلات الحرفية في الأسواق التي يسكنونها حيث رصدنا اكتراء اليهود لمحلات تجارية بلغت 14 محلا، فمارسوا مختلف الحرف وخاصة صيارفة وباعة متجولون[4] في الأسواق[5]، فتوزعت النشاطات الاقتصادية لليهود عبر ثلاثة محاور رئيسية هي: الأسواق، السويقات والاحياء السكنية، حيث شكل يهود مدينة الجزائر جماعة وظيفية نشطة. ومن النشاطات التي مارسها هؤلاء نجد الصناع والحرف، النشاطات المالية[6]، فرغم الاحتقار الذي يكنها السكان لليهود، فإن أغلب هؤلاء قد تحصلوا على ثروات ضخمة نتيجة ممارسة السمسرة والربا والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كانت، حتى أصبح العربي في مدينة الجزائر على حد التعبير روزي: لا يستطيع بيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود. فاليهودي بعمله هذا كان اشبه بالبنك المتنقل[7]، ومن أهم الصنائع والحرف التي مارسها اليهود في الأسواق الجزائرية نذكر منها:

1- الصياغة:

تعتبر حرفة الصياغة من الصنائع المركبة والدقيقة والكمالية والمربحة في الوقت نفسه، وهي من أهم الحرف التي مارسها اليهود، إذ اشتهروا باشتغالهم بجميع الحرف التي لها

1- وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 82.

2- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 48.

3- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 103.

4- ينظر الملحق رقم (08).

5- أحمد بحري: حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013م، ص-ص 84-86.

6- نجوى طوبال: **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، الجزائر، 2008م، ص-ص 242-251.

7- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي...**، المرجع السابق، ص 44.

علاقة بالمجوهرات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة، وما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح وفوائد مادية حتى احتكروا هذا المجال احتكارا تاما[1].

فكان التاجر اليهودي يأخذ مقابل ثمن الحلية 75 ألف صاع من الذهب بسعر 50 فرنك، وعلى هذا الأساس فان عددا قليلا من السنوات كان كافيا للقضاء على جميع ثروات بلدنا الجليل[2]، فسيطر اليهود على الصناعة التي كانت تعرف بأكثر حركية في السوق من الحلي الذهبية والفضية، حيث كانت تعمل على صهرها ووضعها في شكل سبائك لتسليمها لأيدي المبدعين والصناع حيث كانت ولازالت تستعمل أداة للتزيين[3]، فارتكزوا في الجزء الأسفل من كل جهة، في شارع السوق الكبير وخاصة بين الشارع والبحر، كما نجدهم بالقرب من باب الواد، وجلبوا بذكائهم المال واستعداداتهم للتجارة والصناعة. يمكن اعتبار صياغة الذهب من المهن التقليدية لليهود[4]، ومن بين العائلات التي اشتغل أفرادها بصناعة الذهب والفضة وصناعة المجوهرات نذكر: عائلة كوهين، عائلة زرافة، عائلة بلخير، عائلة سرور، مزغيش، عائلة دابيد... الخ، حيث مارسوا هذه الحرفة بالسوق المخصص لها ألا وهو سوق الصياغة[5]. فصناعة الحلي مثلت الصناعة الحرفية الأكثر ازدهارا وانتشارا عبر المدن خاصة في مازونة فتعتبر هذه الحرفة من بين الصناعات المهنية المسيطرة[6].

2- الخياطة:

الطرز والخياطة كانتا من أهم الصنائع التي أتقنها اليهود أو من الخياطين اليهود الذمي الخياط هارون بن مردخاي أشكانصو...، المذكور في عدد من العقود، فقد اشترك مع جماعة من الذمين في ملكية احدى الدور الواقعة بسوق التماقين، كما ورد اسمه في

1- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 252.

2- ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني...**، المرجع السابق، ص 206.

3- عبد الرحمان بعثمان: "حملة المغيلي على اليهود توات وأثرها على الواقع الحرفي في المنطقة"، ع4، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة بشار، جوان 2013، ص 127.

4- كورين شوفالييه: المرجع السابق، ص-ص 17-18.

5- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 255.

6- الواليش فتيحة: المرجع السابق، ص 61.

بيان صدر عن هيئة بيت المال ضم أسماء اشخاص ترتب عليهم ديون لصالحه[1]. كما تعرفنا أيضا على بعض الخياطين الآخرين مثل: الذمي حييم الخياط والذمي إبراهيم... الخ[2]، حيث أن معظم الخياطين في مدينة الجزائر من اليهود[3].

3- العطارة[4]:

وجد بمدينة الجزائر سوق عرف بسوق العطارين لليهود، يقع أسفل سوق السمن وبمقربة من سوق الدخان، كما انتشرت محلات العطارين بمواقع أخرى فعلى سبيل المثال، ملك الذمي موشي بن ناون محلا لبيع العطرية قرب القهوة الكبيرة، كما وجد محل لبيع العطرية بسوق الخراطين إضافة إلى محلات العطارين اليهود الواقعة بسوق الحاشية[5]، ومن بين أسماء العطارين اليهود نذكر: العطار هارون بن جورنو، العطار يعقوب بن شلوموشريك، العطار موشي بن تتول، العطار الياه بن دابيد ليبي بلنسي، ومنه نستنتج أن العطارة هي من أهم النشاطات التي مارسها اليهود[6].

4- الحرارة[7] والقزازة:

هي صناعة المنتجات الحريرية حيث كانت من أكثر الحرف رواجا، وقد اشتغل بها اليهود بالإضافة الى العنصر الأندلسي من المسلمين، فقد وردت الإشارة في إحدى العقود على اشتغال بعض اليهود بهذه الصناعة ك: الذمي مردخاي الذباح بن إسحاق اليهودي، الذي اشترى محل بالقرب من الجامع الأعظم احتوى على آلات معدة لصنع الحرير[8]، في حين القزازون هم المشتغلون بصناعة الحرير والمنتجات الحريرية الرفيعة مثل: الحواشي

1- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 260.

2- المرجع نفسه، ص 260.

3- كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، معسكر 2007-2008م، ص 65.

4- العطار: هو بائع العطر ومواد أخرى كالسكر والأرز وغيرها. أنظر: عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 476.

5- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 257.

6- المرجع نفسه، ص 258.

7- الحرار: ناسج الحرير وبائعه. أنظر: عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 475.

8- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 261.

والأحزمة وخيوط الحرير الرفيعة، ووجدوا القزازين اليهود خارج السوق فمثلا وجدت محلات القزازين اليهود أسفل سوق السمن، كما كان للذمي موشي القزازي إسحاق محلا لسوق اللوح، ومن القزازين نذكر يعقوب القزاز عام 1705م والمعلم موشي القزازين إسحاق شريك والقزاز مخلوف بن شلمو باروخ[1].

5- صناعة الصابون:

كانت صناعة الصابون حرفة يهودية انتشرت في أسواق مدينة الجزائر حيث بلغت عدد حوانيت صناعة الصابون حوالي 50 حانوت' فكان اليهود لديه أسرار لا يتكلم في مجال هذه الصناعة خوفا من انتشارها وبالتالي ينقص مدخولهم[2].

6- النشاطات المالية:

نعني بها كل نشاط له علاقة بالأموال والتجارة والتسويق، فمن بين النشاطات المالية التي وردت الإشارة إليها في المحاكم الشرعية، تلك المعاملات المتعلقة بالمبادلات النقدية كالصرفة (تبديل العملة)، والسمسرة[3]، إذ ذكر أحد العقود الذمي يعقوب شترود الصراف، كما ذكر عقد آخر الذمي حميز السمسار بن دابيد زيتون[4]. ونظرا لمعرفة اليهود بالعملة، استخدموا حتى في الخزينة لأنهم كانوا أكفاء على التمييز بين المغشوشة والأصلية، وكان أمين السكة يشرف على 4 موظفين، اثنان يهوديان، الأول يراقب حسن صناعة النقود والثاني يتولى وزن القطع ويعلن على الأوزان بصوت عالي[5]. وعلى اثر هذا، كان الأهالي يستعينون بهم في عقد الصفقات واستلام أثمانها تفاديا للوقوع ضحية التعامل بالنقود المزورة[6]، حيث قال القنصل الأمريكي عن اليهوديين بوشناق وبوخريص انهما لوحدهما

1- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 58.

2- عبد الرحمان بعثمان: المرجع السابق، ص 126.

3- السمسرة: هو البحث عن مشتري لسلعة أحد الأشخاص مقابل ان يتقاضى أجرا عليه. أنظر: زهية بن كردة، المرجع السابق، ص 299.

4- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص 263.

5- كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص 63.

6- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 67.

يقومان بدور البنوك في الجزائر، فكانت لديهم حرية التجارة والمعاملات النقدية[1]، فاستطاعوا أن يمارسوا جميع فروع التجارة، وهم يحتكرون في هذا البلد السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة، وكذلك يوجد عدد كبير الصيارفة بينهم في الذهب والفضة[2]، بالإضافة إلى ذلك اشتغلوا في التجارة إذ عملوا على توفير العديد من المواد الغذائية التي يحتاجها الأهالي يوميا فمثلا اشترك الذميون بيروس بن إسحاق كوهين ويوسف كوهين وعمار بن إسحاق في ملكية أحد الأفران المعدة لعجن القمح والشعير الواقع بسوق السمن[3].

واشتغل بعضهم في بيع الدخان إذ ملك الذميون مردخاي بن هارون وإسحاق بن إبراهيم ننوشي محلا لبيع الدخان يقع بكجاوة، كما عملوا في تجارة القماش بمختلف أنواعه وخاصة الذي يستعمل بصناعة الحايك الجزائري[4]، فقد تعددت وسائل وطرق التعامل بين المسلمين واليهود فبالرغم من شيوع استعمال النقود كأهم وسيلة للتبادل التجاري حيث استعملت طرق أخرى كالقروض والمعاوضة، البيع بالمزاد، البيع بالأجل والوكالة والتي تعد من أهم الوسائل استخداما في ذلك الوقت[5]، فاليهود بمدينة الجزائر مارسوا نشاطاتهم الحرفية والتجارية بكل قرية، إذ اشتغلت كل فئة في النشاط الذي يناسب وضعها، فالبسطاء من اليهود اشتغلوا بالصنائع والحرف اليدوية مثل صناعة الحلي والمجوهرات وكبائعين متجولين، أما اليهود الأثرياء فاشتغلوا بالأعمال التجارية الكبرى واحتكروا تصدير مواد هامة بالأسواق كالحبوب والجلود والأقمشة، ريش النعام، الخمور، الحرير[6].

المبحث الثاني: البساكرة وحراسة الأسواق:

1- حسان كشرود: المرجع السابق، ص-ص 26-27.
2- وليام شالر: المصدر السابق، ص 89.
3- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص 59.
4- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص-ص 265-266.
5- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص 60.
6- نجوى طوبال: المرجع السابق، ص-ص 266-267.

تشكلت هذه الجماعة من سكان الجنوب الشرقي للايالة، فقد ضمت جانب العنصر البسكري عناصر أخرى وفدت من مناطق الزيبان وواد الريغ، سوف، توقرت وطولقا[1]، والسبب في هجراتهم يعود لكونهم فقراء لا يستطيعون العيش في بلدهم، فيخرجون من ديارهم للبحث عن العمل في المدن الداخلية والساحلية[2]. مارسوا نشاطات عديدة في مدينة الجزائر كحمالين للماء، والجذف وتنظيف الآبار، أو كانوا حراسا في الليل أو حمالين أو بوابين. كما كانوا وسطاء أيضا كما هو الحال لجماعة السافوبار الفرنسية التي كانت وسيطة بين فرنسا وانجلترا[3]، في حين أولى الحكام عناية بالغة بتنظيم الأسواق وتسييرها، وتميزت حراسة الأسواق بدقة متناهية يقوموا بها الأمناء، إذ يتم تعيين أمين العساسين من قبل أعيان البلد، فكان أصحاب المحلات التجارية والحوانيت هم الذين يتحملون العبء المالي للحراسة، فتختلف مساهمة الحرفيين من سوق لآخر، ولم يقصر إسهام الجماعات الحرفية في الحراسة الليلية على المال فحسب بل الرجال أيضا[4]. وكانت جماعة البساكرة تتميز بقوة خارقة وأمانة واستقامة كبيرتين وقناعة معتبرة، فيقوم بكل الأعمال التي تتطلب قوة جسمية، هذا هو الشيء الذي جعلهم يتوظفون بشكل كبير في الأسواق[5]، ولم يكتفوا بهذا فحسب اشتهروا كذلك بالثقة واللطافة، فكانوا يعملون حتى داخل المنازل علاوة على احتكارهم لعملية تنظيف الشوارع والمحافظة عليها، ومنهم أكفاء كانوا يوظفون كحراس على الممرات لمختلف أحياء المدينة[6].

إلا أنه اشتغل معظمهم في تنظيف المداخن وحراسة الغنائم، ومن بين المهام الموكلة إليهم الحراسة الليلية في الأزقة والأسواق، فاستنادا إلى الوصف الذي قدمه لوماي 1800م فانهم كانوا يقومون بأعمال الأكثر قذارة وشقاء، كما مارسوا كذلك مهنة تحضير الخبز

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 100.
2- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص 174.
3- المرجع نفسه، ص 174.
4- وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص 47.
5- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص 175.
6- المرجع نفسه، ص 175.

عملوا في الأفران، كما أوكلت إليهم حراسة بوابات الأسواق ليلا[1]. ومن الواضح أن تحضير الخبز كان من اختصاص البساكرة الذين تكلفهم الدولة بصنعه لفائدة الجند والبسكريون يحتكرون صناعة الخبز وهم الذين يحملون الخبز في الجزائر[2] وأوكلت إليهم مراقبة الشوارع فكانوا معنيون بمراقبة كل شخص مشبوه ماعدا فرق الحراسة الليلية. وبلغ عدد الحراس البساكرة 150 رجل يترأسهم أمين البساكرة وهو المسؤول والمكلف أمام الداي فكلفوا بخصوص السرقات والجرائم ويحتفظون بمفاتيح الأبواب[3]، فعند حدوث أي سرقة يفرض الأمين على الجماعة تعويض ذلك ماعدا في حالة ثبوت المجرم[4]. فكان البساكرة على العموم مكلفون بحراسة الدكاكين والأسواق ليلا وكانوا يوزعون في كل ليلة في شوارع المدينة من طرف أمينهم حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدكاكين المكلفون بحراستها[5].

المبحث الثالث: نشاط بنو ميزاب في الأسواق:

يعود الوجود الميزابي في مدينة الجزائر الى فترة سابقة لعام 1541م، إذ تفيد رسالة وجهتها جماعة بني ميزاب عام 1835م إلى السلطات الفرنسية، بأنهم شاركوا في دحر العملة الاسبانية التي قادها شارل الخامس علم 1541م[6]، وتعود تسمية بنو ميزاب أو الميزابيون نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراوية المشهورة بواحاتها السبع: غرداية، بني يزقن وضاية، بن داوة، العطف، زلفانة، القرارة وبربان[7]. ويمكن اعتبار هجرة بني ميزاب منتظمة نظرا لارتباط حياة البلد ارتباطا شديدا بها وتعتبر من المناطق الفقيرة فكانت لزاما عليها الهجرة، فالهجرة كانت اضطرارية[8].

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 170.

2- حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ-2007م، ص 147.

3- حنيفي هلايليي: **أوراق في التاريخ**...، المرجع السابق، ص-ص 193-194.

4- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 42.

5- أمين محرز: المرجع السابق، ص 154.

6- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 23.

7- أمين محرز: المرجع السابق، ص 104.

8- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 23.

قدر عدد بني ميزاب ببضعة مئات فكانوا يشكلون أهم فئة اقتصادية من بين الفئات البرانية، مارس عدد كبير منهم التجار كالبقالين، الجزارين، فرانين، حمامين. كما كان لهم دور فعال في تجارة القوافل الصحراوية وكانوا وكلاء بين الجزائر وبلاد السودان في تجارة ريش النعام والعبيد والتبر[1]، فكان الميزابيون يقومون بالعديد من الخدمات وفي المقابل يحضون بامتيازات في الجزائر كإعطائهم الحرية في ممارسة التجارة[2]، كان البعض منهم تجار أثرياء إلا أن غالبيتهم كانت تشتغل بالمطاحن، المخابز والحمامات، كما عملوا في بعض المحلات التجارية[3]، كما يمكن أن يكون بنو مزاب تابعين لمالكي التجهيزات المدنية التي يسيرونها (حمامجية) أو يؤجرونها (الفرانين) أو يوقفون أنفسهم على منتوج حرفي حلاوجية[4]، وارتبط نشاطهم بمدينة الجزائر في العهد العثماني.

بالإضافة إلى الأعمال التي سبق ذكرها في دكاكين بيع اللحم حيث عرفوا بانضباطهم وجديته، حصل بعضهم على ثروات مساعدة على تدعيم مكانتهم وزيادة قوتهم[5]. وجدت عندهم طائفة يشرف عليها أمين ومن الملاحظ أن أغلب سكان بني مزاب عملوا في الأسواق الجزائرية كرحويين وبائعين للماشية، جر العربات، أو نجدهم أصحاب مطاعم، تجار ثمار، نجارين، فحامين، وسطاء، صرفيين أو ممولين صغار[6].

1- أمين محزر: المرجع السابق، ص 105.

2- عميراوي حميدة: موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليانة، ص-ص 103-104.

3 -Venture de paradis (J,M), tuniset Alger au XVIIIe siècle, bib, Arab, Sindhad, Paris, 1983, p 119.

4- عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص 83.

5- عبد الله بن محمد الشويهد: المصدر السابق، ص 50.

6- زهية بن كردة: المرجع السابق، ص 175.

الخاتمة

من خلال دراستي لموضوع الأسواق التجارية للجزائر خلال العهد العثماني توصلت الى النتائج التالية:

– بأن السوق هو جهاز اقتصادي يمول فئات المجتمع بما يحتاجونه في حياتهم اليومية ويضبط عملياتهم التجارية، ويقوم بتفعيل الحياة الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو محل للتعامل التجاري والمرآة العاكسة للحياة الاقتصادية ونشاطها الحرفي، فيعد من الأساسيات نظرا لقيمته التجارية.

– وبالإضافة إلى أهمية الأسواق الاقتصادية ودورها التجاري، كان لديها أهمية اجتماعية وسياسية تتعدى الأهمية الاقتصادية، فقد كانت تصنع جوا من التلاحم والترابط بين أفراد المجتمع وبمثابة المنبر لإيصال مطالب فئات المجتمع للسلطة.

– التجارة الداخلية ترتكز بالأساس على ثلاث مقومات هي الأسواق الريفية بالدرجة الأولى باعتباره القاعدة التي يرتكز عليها الاقتصاد، في تزويد المدن بالمواد الأولية والضرورية كالحبوب والأصواف وحتى الجلود، وتليها كل من الأسواق الحضارية وحتى المتنقلة وهي لا تقل أهمية عن الأسواق الأخرى، فكانت هذه الأسواق بمثابة أجهزة للتجارة وأصحاب المهن فكل منهم مكمل للأخر وهي بمثابة الممول والمسوق للإنتاج الفلاحي وحتى المهني.

– بفضل المقر الإداري والمكانة الاقتصادية التي تحظى به مدينة الجزائر، سيطرت على التجارة الداخلية، حيث كانت تقوم بمبادلاتها مع جل المناطق القريبة والصحراوية، ليس هذا فحسب وإنما ربطت تجارتها كذلك مع المدن الخارجية بالاعتماد على طرق خارجية وداخلية وهذا لكي تتزود باحتياجاتها وتصدر فائضها الإنتاجي.

– كان تسيير الأسواق ومراقبته وتنظيمه من إشراف موظفي البايلك كالمحتسب، شيخ البلد وأمين الأمناء الذين سهروا على تنظيم وتأطير حركة السوق والسير الحسن لها، ومعاقبة المخلين بالقانون، ومنع المنافسة الغير شريفة في الأسواق.

– جمع الضرائب يقوم على أساس نسبي، حيث كانت تدفع على حسب درجة الثروة عن طريق أمنائها، إلا أنه خلف الكثير من التذمر من طرف الحرفيون لعجزهم عن تسديد هذه الديون، وفي المقابل تعتبر بالنسبة للبايلك الدعامة الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد، وهي من مصادر دخل الخزينة.

– سهل التعامل النقدي حركة المبادلات التجارية، فنجد مدينة الجزائر تحتوي على عدة عملات منها المحلية كالسلطاني بالإضافة إلى العملات الأوروبية كالأوقية الإيطالية التي كانت أكثر رواج في الأسواق الجزائرية، والتونسية كالريال بالإضافة إلى ذلك العملة المغربية كالسلطان المغربي، فبفضل حركة السوق تنوعت العملة وبفضل العملات ساعدت التجار التنقل دون عناء.

– ساهمت حركة الأسواق في التقاء وامتزاج طوائف التركيبة السكانية، والتي كانت تتكون من فسيفساء بشرية كبني ميزاب، البساكرة وحتى طائفة اليهود والتي أتت من كل مكان واستقرت بمدينة الجزائر وهذا لما يوفره السوق لهم من فرص عمل، فتموضعت في فضاءات معينة كل حسب مهنته وتمركزوا في القطاعات الحساسة للأسواق وهذا راجع لمهارتهم اليدوية وإتقانهم فنون التجارة والمبادلات والمعاملات الاقتصادية، فساهمت الأسواق في وجود هيكلة اجتماعية منسجمة.

الملاحق

ملحق رقم (01): توزيع الأسواق بمدينة الجزائر

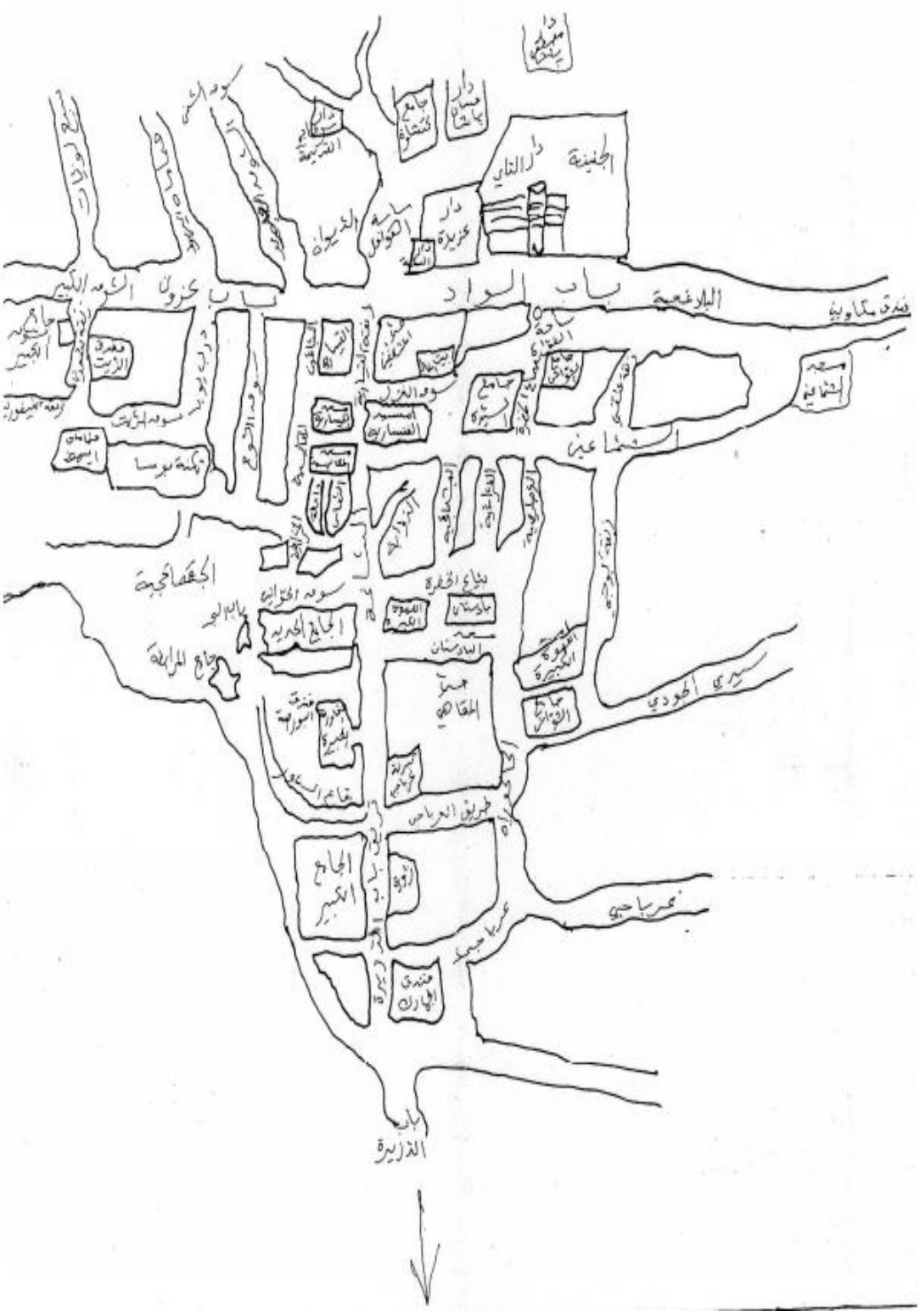

زهية بن كردة: المرجع السابق، ص . 224.

ملحق رقم (02): سوق باب عزون.

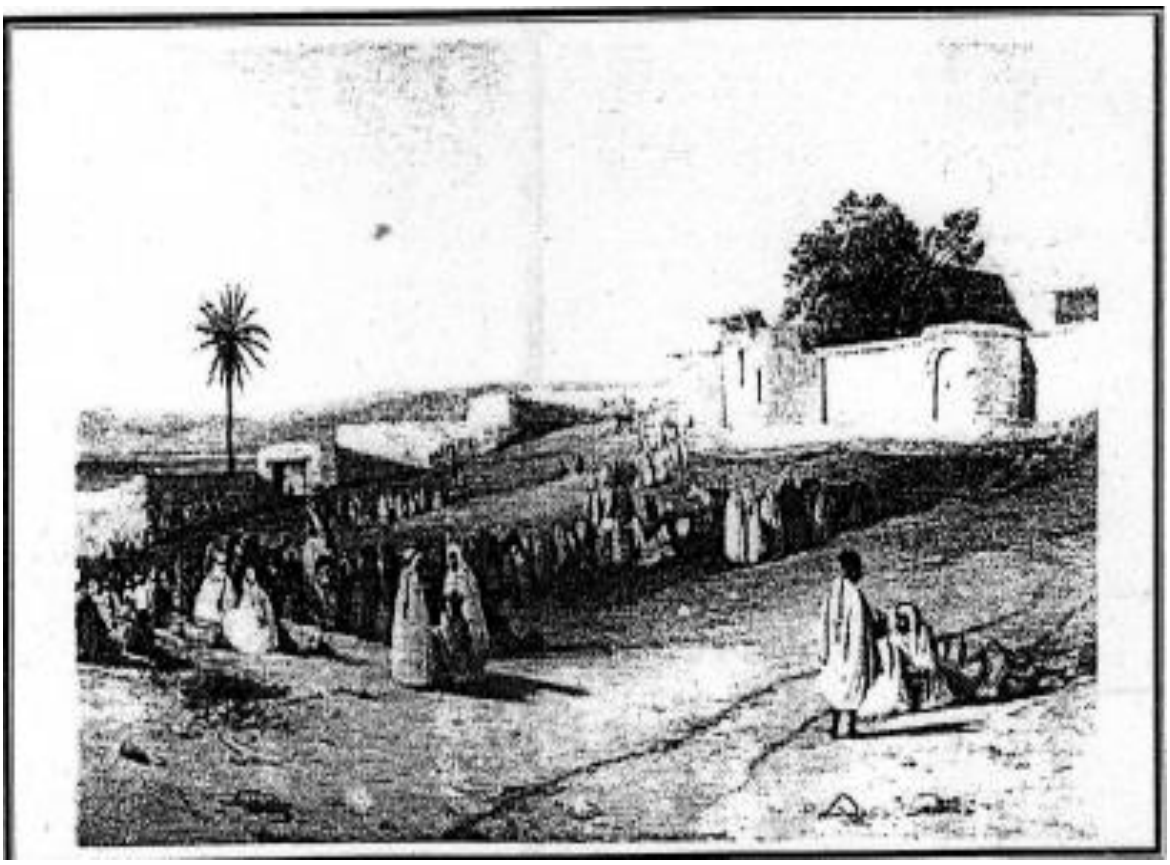

زهية بن كردة: المرجع السابق، ص265.

ملحق رقم (03): توزيع الأسواق بمدينة الجزائر قبل 1830.

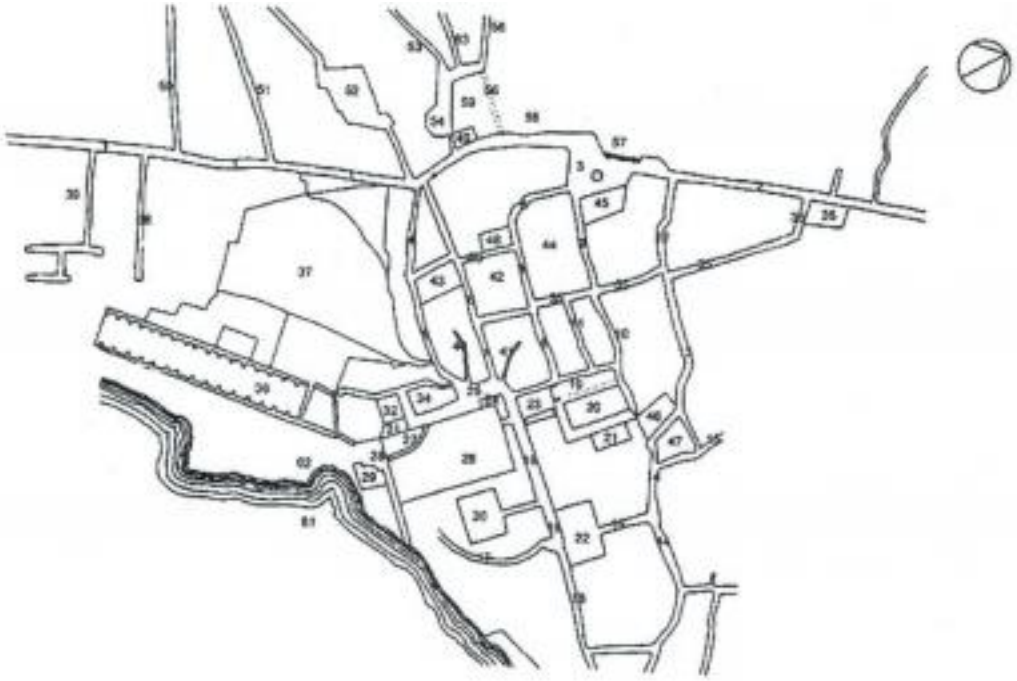

1-باب عزون
2-باب الواد (الشماعين)
3-ساحة الثاقورة
4-الصباغين
5-المقايسية
6-القيسارية
7-الصاغة
8-الباشماجية (الإسكافيون)
9-بياع الخضرة (بائع الخضر)
10-الرصايصية
11-الفراغية (صانعو الأقفال)
12-زنقة عنقي (شارع ماهون Mahon)
13-زنقة بوجي (شارع ماهون Mahon)
14-الحافورة (شارع ماهون Mahon)
15- سيدي جودي (شارع الألوان الثلاثة)
16-عرباجي (Rue des Sauterelles)
17-قاع السور (شارع القوس)
18-باب الدزيرة (شارع البحرية)
19-دورية (شارع la Dorade)
20-البادستان (سوق النخاسة)
21-مسجد البادستان (ساحة Mahon)
22-تبارنة عرباجي (سجن)
23-القهوة الكبيرة
24-مراحيض
25-سوق الحوائين
26-جامع الجديد
27-سوق باب البحر
28-باب البحر
29-مسجد الحوائين
30-الفورية الكبيرة (فندق البورصة)
31-بوعنان
32-علوي الجنان
33-جامع جقماجية
34-مسجد الربطة (ممر مسدود)
35-مسجد الشماعين
36-حصن باب البحر
37-ورشة أشغال
38- زنقة الپلمورنية (شارع Palmyre)
39- ممر بوزة (ممر مسدود)
40-زنقة النحاس
41-زنقة الدوادة (ممر خيوط الذهب)
42-مسيد القيسارية (مدرسة)
43-مسجد المقايسية الصباغين
44-جامع السيدة
45-جامع الشاوش
46-مسيد القهوة الكبيرة
47-جامع السلطان
48-بيت المال
49-دار السكة
50-سوق اللوح (شارع القديسة)
51- حمامات (شارع باب جديد)
52- سوق جديد (شارع يوبا)
53- الشياغلية البابوجية
54- ساحة القوافل (شارع الديوان)
55-زنقة حسن باشا (شارع السودان)
56- زنقة حسن باشا
57-مدخل الجنينة
58-الجنينة
59-قصر الداي
60- سوق الغزل (شارع الصوف)
61-ميناء تجاري
62-ميناء صيد
63-سباط الديوان (شارع الديوان)

وهيبة فرطاس: المرجع السابق، ص. 105.

ملحق رقم (04): بازار العبيد.

زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 271.

ملحق رقم (05): أهم الطرق الرابطة بين أسواق الشرق الجزائري والأسواق التونسية.

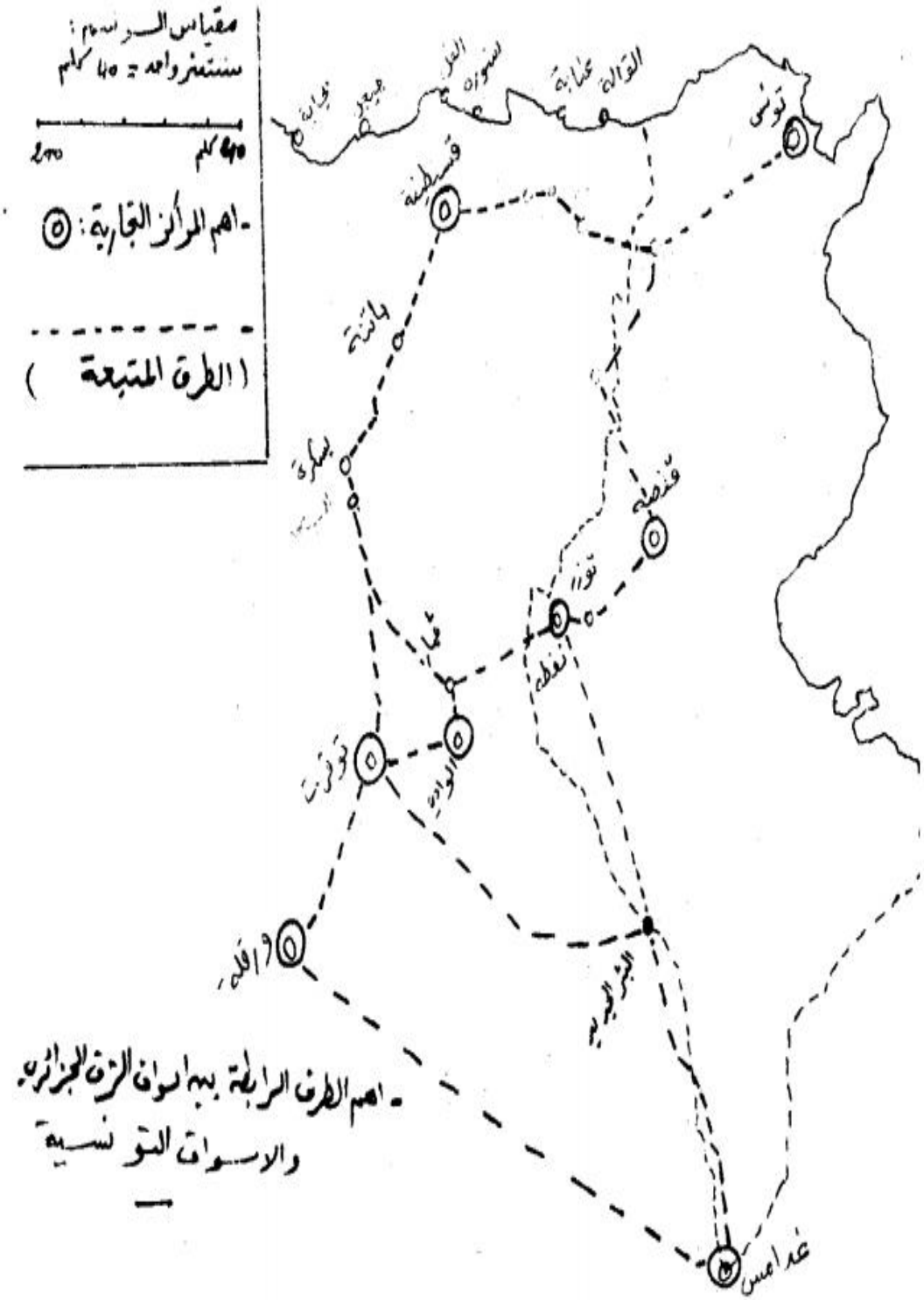

محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص. 160.

ملحق رقم (06): نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة.

2 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة
1144 ـ 1240 هـ 1731 ـ 1824 م

نصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص. 338.

ملحق رقم (07): نماذج بعض النقود التونسية المستعملة في الأسواق الجزائرية.

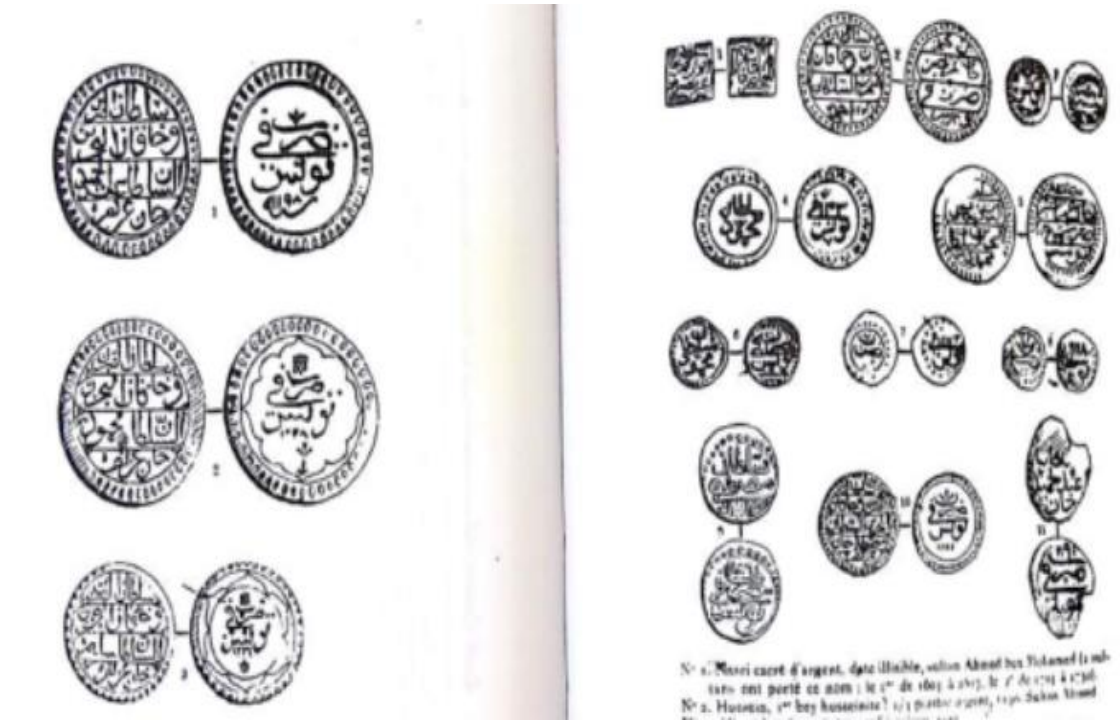

نصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص-ص. 340-341

ملحق رقم (08): تاجر يهودي.

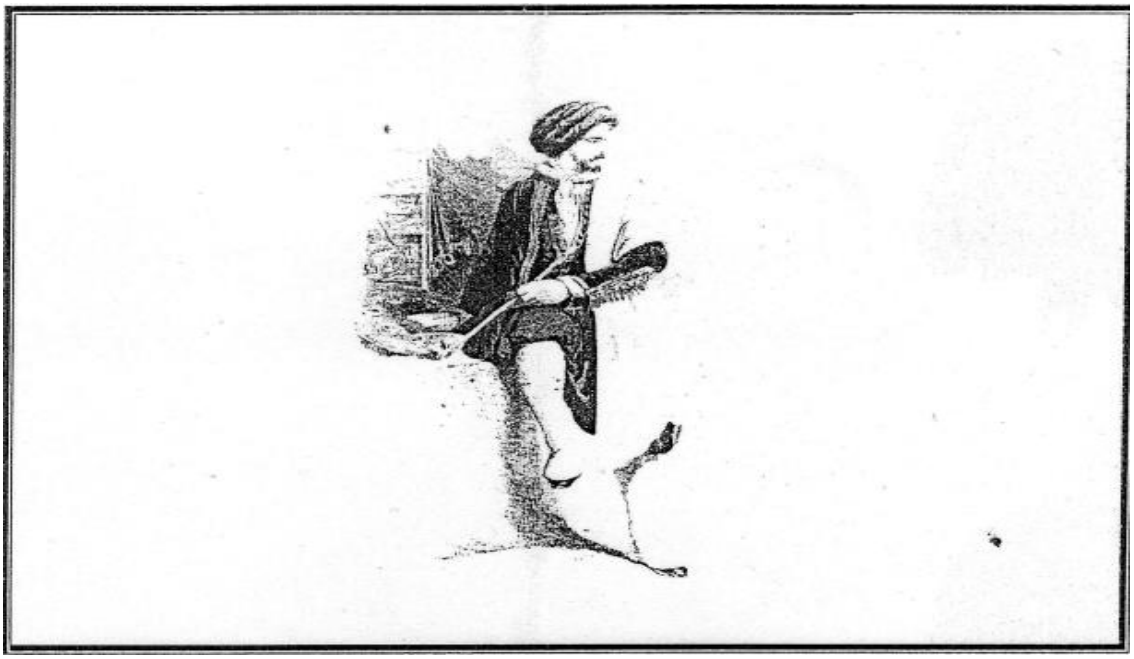

زهية بن كردة: المرجع السابق، ص. 294.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولا: المصادر.

1- خوجة، حمدان بن عثمان: **المرآة**، (د.ط)، تح: محمد العربي الزبيري، الجزائر.

2- شالر، وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1982.

3- شلوصر، فندلين: **قسنطينة أيام احمد باي 1832-1837**، تر: أبو العيد دودو، الجزائر.

4- شوفالييه، كورين: **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1548م**، تر: جمال حمادنة.

5- الشويهد، عبد الله بن محمد: **قانون اسوق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695- 1705م)**، تح: ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

6- بن عمر، يحي: **احكام السوق مع دراسة لحلول الازمات المالية العالمية**، تح: احمد جابر برزان، دار الوفاء، (213هـ-219هـ).

7- العنتري، محمد صالح: **مجاعة قسنطينة**، تح وتق: رابح بونار، البركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

8- فون مالستان، هاينريش: **ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا**، ط 1، تق: أبو العيد دودو، دار الامة، الجزائر، 2008.

9- كاربخال، مارمول: **افريقيا**، ج2، تر: محمد حجي، محمد زنيبر و آخرون، طبع بمطابع المعارف الجديدة، 1988-1989م.

10- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري: **لسان العرب**، مج10،دار صادر، بيروت، (د.ت).

11- بن منظور، عبد الوهاب: **قبائل المغرب**، جائزة المغرب 1968، ج1، 1388-1968.

12- ابن الوزان، الزياني، **وصف إفريقيا**، تر: حبد الرحمن حميده، مطابع الهيئة المصرية

العامة للكتاب.

المراجع:

1- ألتر، عزيز سامح: **الاتراك العثمانيون في شمال افريقيا**، تر: محمود عامر علي، ط1، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

2- ايشبودان، العربي: **مدينة الجزائر تاريخ وعاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

3- براهمي، نصر الدين: **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، الأبيار، الجزائر، 2010.

4- جودت، عبد الكريم: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (10-9م)**، الجزائر.

5- الجيلالي، عبد الرحمان: **تاريخ المدن الثلاث الجزائر المدية مليانة (1360-1370هـ/ 1970-1997م)**، ط 1، 2007.

6- الحسيني، محمد باقر: **تطور النقود العربية الاسلامية**، ط1، بغداد، 1969.

7- حلمي، عبد القادر علي: **مدينة الجزائر نشاتها وتطورها قبل 1830م**، ط 1، 1972، الجزائر.

8- خلوفي، بغداد: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المركز الجامعي نور البشير، البيض معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية 2015-2016.

9- دويب، عبد الرحمان: **تاريخ المدن**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1.

10- الزبيري، محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

11- سبنسر، وليام: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

12- سعيدوني، ناصر الدين و المهدي بوعبدلي: **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

13- سعيدوني، ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب

العثمانية(الجزائر–تونس–طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر هجري، و من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي، حوليات الاداب و العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية و الثلاثون، 1431هـ/2010م.

14- سعيدوني، ناصر الدين: **الملكية و الجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني**، البصائر للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

15- سعيدوني، ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

16- سعيدوني، ناصر الدين: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني و يليه ولايات المغرب العثمانية الجزائر .تونس.طرابلس الغرب**، ط2، البصائر للنشر و التوزيع. الجزائر، 2013م.

17- سعيدوني، ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 2، دار البصائر، الجزابر.

18- سيد محمود، السيد محمود: **النقود العثمانية تاريخها–تطورها- مشكلاتها**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2003.

19- شويتام، ارزقي: **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني(926-1245هـ/1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي ،الجزائر.

20- صابان، سهيل: **المعجم الموسومي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421هـ، 2000م.

21- طوبال، نجوى: طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، الجزائر، 2008م.

22- عباد، صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للنشر، الجزائر 2005.

23- عبد السلام، رؤوف: **الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق ابان العصر العثماني**، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1986.

24- عبد القادر، نور الدين: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

25- العروي، عبد الله: **مفهوم العقل مقالة في المفارقة**، ط 2، بيروت،1997.
26- عمورة، عمار: **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962م**، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.2006.
27- عميراوي، حميدة: **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليانة.
28- قنان، جمال: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، دار هومة، الجزائر.
29- لقبال، موسى: **الحسبة الذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها**، الجزائر، 1971.
30- محرز، أمين: **الجزائر في عهد الاغوات (1671-1659)**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
31- المدني، احمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، ملتمزمة للنشر، مكتبة النهضة المصرية، ص.
32- مروش، المنور: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل**، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
33- بن مشيع، عبد الله بن سليمان: **الورق النقدي تاريخه-حقيقته-قيمته-حكمه**، ط1، 1391هـ/1771م.
34- أبو مصطفى، كمال: جوانب من حضارة المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريس، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1997.
35- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 3، مكتبة النهضة الجزائري، الجزائر.
36- هلايلي، حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1429هـ/2008م.
37- هلايلي، حنيفي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ-2007م.

رسائل التخرج:

1- بحري، أحمد: حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث 1500-1900م، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012-2013م.
2- بلعمري، فاتح: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني من خلال مصادر الرحالة، رسالة دكتوره علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016-2017.
3- جوبر، شيماء ونادية غضبان: المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات (1671-1830)، مذكرة شهادة ماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
4- حرفوش، عمر: الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، الإدارة المركزية نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2008-2009.
5- حسام، صورية: العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1433-1434هـ/ 2012-2013م.
6- حماش، خليفة: الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.
7- خنيش، وحيد حسن: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني الجيش أنموذج، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
8- دحدوح، عبد القادر: مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني دراسة عمرانية اثرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية. جامعة بوزريعة، معهد الاثار، 2009-2010.
9- دحماني، توفيق: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/ 1792-1865م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.
10- رزقي، فهيمة: سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيربا قسنطينة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
11- سعيداني، محفوظ: الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني مقارنة تحليلية من مطلع القرن 18 الى 1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2011-2012م.
12- بن صحراوي، كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، معسكر 2007-2008م.
13- طيان، شريفة: ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1990-1991.
14- غطاس، عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقاربة اجتماعية- اقتصادية، ج1، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000-2001م.
15- فرطاس، وهيبة: أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/ 16-17م)، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015-2016.
16- قرابن، حياة وسعاد بن حركات: الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في أواخر العهد العثماني 1800-1830، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ، تخصص حديث و معاصر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2015-2016.
17- القشاعي، فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990.
18- بن كردة، زهية: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي الى العهد العثماني من خلال المصادر، دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1999-2000.
19- كشرود، حسان: رواتب الجند وعامة الموظفين واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م، مذكرة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م.

20- مراح، فاطمة وحازم سمية: الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1766-1830)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

21- مشرفي، جميلة: الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ الحوض الغربي المتوسط تاريخ وحضارة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2017-2018.

22- الواليش، فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،1993-1994.

23- يوسفي، صرهودة: معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة اواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2004-2005م.

المجلات والدوريات:

1- بعثمان عبد الرحمان: حملة المغيلي على اليهود توات وأثرها على الواقع الحرفي في المنطقة، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة بشار، العدد الرابع، جوان 2013.

2- دحدوح، عبد القادر: كتاب المؤتمر الحادي عشر، الاتحاد العام للآثارين العرب في الفترة من 18 الى 20 أكتوبر 2008، الندوة العلمية العاشرة، دراسات في آثار الوطن العربي، الحلقة التاسعة، الجزء الثاني، القاهرة، 1429هـ/2008م.

3- صحراوي، عبد القادر: "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، ع 1، جامعة سيدي بلعباس.

4- مشرفي، جميلة وبوغفالة ودان: "الأسواق في بايلك الغرب خلال العهد العثماني (1519-1830)"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية التاريخية**، مج 8 ، ع 1، جامعة معسكر، جوان 2017.

5- المشهداني، مؤيد محمود حمدان وسلوان رشيد رمضان: "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، **مجلة الدراسات الحضارية**، مج 5 العدد16، 1434هـ-2013م.

6- النبراوي، محمد رأفت: "النقود القديمة الإسلامية للمقريزي"، **مجلة العصور**، مج3،

.1988

المراجع الأجنبية:

1 – de paradis Venture (J,M), tuniset Alger au XVIIIe siècle, bib, Arab, Sindhad, Paris, 1983.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: الأسواق خلال العهد العثماني مبادلاتها ومعاملاتها.

المبحث الأول: الأسواق مفهومها، أهميتها، أنواعها.....06

1- تعريف الأسواق.....06

2- أهمية الأسواق 09

3- أنواع الأسواق.....11

أ- الأسواق الريفية.....11

ب- الأسواق الحضرية.....14

ج- الأسواق المتنقلة.....17

المبحث الثاني: حركة المبادلات التجارية في أسواق الجزائر العثمانية.....18

1- المنتوج الزراعي.....18

2-الحيوانات.....22

3- الأثاث والاواني.....25

4- الحلي والأحجار الكريمة.....27

5- الملابس.....29

6- العبيد.....32

المبحث الثالث: السلع المتداولة ومصادرها وأهم طرقها.....33

الفصل الثاني: نظام الأسواق الجزائرية وعملتها.

المبحث الأول: تنظيم ومراقبة الأسواق.....39

1- المحتسب.....39

2- أمين الأمناء.....41
3- شيخ البلد.....41
المبحث الثاني: الضرائب وأنواعها.....43
1- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق.....44
أ- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية.....44
ب- رسوم الأسواق.....46
ج- الضرائب الاستثنائية.....46
د- غرامة العسة.....47
هـ- ضريبة الغرامة أو مغرم المخزن.....47
و- ضريبة الوطاق.....48
المبحث الثالث: العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية.....48
1- العملة الجزائرية.....48
2- العملة الأجنبية.....56

الفصل الثالث: دور بعض الفئات الاجتماعية في نشاط الأسواق.
المبحث الأول: نشاط اليهود في الأسواق.....60
1- الصياغة.....61
2- الخياطة.....62
3- العطارة.....63
4- الحرارة والقزازة.....63
5- صناعة الصابون.....64
6- النشاطات المالية.....64
المبحث الثاني: البساكرة وحراسة الأسواق.....66
المبحث الثالث: نشاط بنو ميزاب في الأسواق.....67

خاتمة.

الـــمـلاحـــــق.

قائمة المصادر والمراجع.

تم بحمد الله